تعريــف جريمـة الإبـادة الجماعيــة في سـيـاق القانـون الجنائـي الدولـي

محمد أحمد العامري
باحث دكتوراه - حاصل على درجة الماجستير في القانون الجنائي الدولي – حقوق الإنسان
الجامعة الأمريكية – كلية واشنطن للقانون – واشنطن دي سي

تعريف جريمة الإبادة الجماعيـة في سياق القانون الجنائي الدولي

محمد أحمد العامري
باحث دكتوراه - حاصل على درجة الماجستير في القانون الجنائي الدولي – حقوق الإنسان الجامعة الأمريكية – كلية واشنطن للقانون – واشنطن دي سي

المُلخَّص

لقد جذب نطاق جريمة الإبادة الجماعية وتعريفها ومفهومها اهتمام العديد من خبراء القانون والباحثين في مجال القانون الجنائي الدولي.

وتتلخص مشكلة البحث بالبحث في بيان ماهية الإبادة الجماعية، وما كفاية المصطلح للتعريف بالجريمة.

وتنطلق أهمية الموضوع من أهمية دراسة الجهود المبذولة على المستويين لمكافحة جريمة الإبادة الجماعية، والعقبات التي تحول دون فعالية الآليات وإيجاد حلول وعقوبات رادعة لمن يرتكب هذه الجريمة.

وسيتبع الباحث في الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن؛ من خلال تعريف الإبادة الجماعية ونقد التعريف ومدى تعديله، والمقارنة بين الاتفاقيات الدولية المعنية بتعريف جريمة الإبادة الجماعية.

وينقسم البحث إلى مبحثين؛ الأول: تعريف الإبادة الجماعية والعوامل المسببة لها، وينقسم إلى مطلبين: الأول: تعريف الإبادة الجماعية، والثاني: العوامل المسببة للإبادة الجماعية، والمبحث الثاني: الانتقادات الموجهة لتعريف جريمة الإبادة الجماعية، وينقسم إلى مطلبين: الأول: نقد تعريف الإبادة الجماعية. والثاني: مدى الحاجة لتعديل مصطلح الإبادة الجماعية.

وقد توصل الباحث إلى نتائج هي: أنه منذ أوائل التسعينيات تم استخدام تعريف الإبادة الجماعية الذي قدمته الأمم المتحدة على نطاق واسع، إلى جانب الدعم والقبول على المستوى الدولي لإدانة العديد من مرتكبي هذه الجريمة وإنشاء سوابق قانونية.

واقترح الباحث توصيات تتمثل في: أن التوسع في إدراج المجموعات المحمية واستبعاد بعض العناصر المادية هو الحل الوحيد البسيط لمشكلة التعريف، ويجب التوسع في استخدام التقنيات الحديثة لوضع تعريف أكثر دقة للإبادة الجماعية.

الكلمات المفتاحية: الإبادة الجماعية - القانون الجنائي الدولي - مجموعة عرقية- التدمير المتعمد - الحق في الحياة - القتل السياسي - التدمير الكلي - الفكر الجماعي - حركة قسرية - التطهير العرقي - الأقليات الدينية - المحاكم المخصصة - الأذى الجسدي - السلم والأمن الدوليين - الدولة ذات السيادة.

ABSTRACT

Defining the Crime of Genocide in the Context of International Criminal Law

Mohammed Alamri - PhD candidate - Master's degree in International Criminal Law – Human Rights American University – Washington College of Law - Washington D,C

The scope, definition and concept of the crime of genocide have attracted the interest of many legal experts and researchers in the field of international criminal law.

The research problem is summarized in the research in explaining what genocide is, and the adequacy of the term to define the crime.

The importance of the topic stems from the importance of studying the efforts made at the two levels to combat the crime of genocide, the obstacles that prevent the effectiveness of the echanisms, and finding solutions and deterrent penalties for those who commit this crime.

The researcher will follow the descriptive, analytical and comparative methods of the study, by defining genocide, criticizing the definition and the extent of its modification, and comparing the international conventions concerned with defining the crime of genocide.

The research is divided into two sections, the first: the definition of genocide and the factors causing it, and it is divided into two requirements: the first: the definition of genocide, the second: the factors causing genocide, and the second section: criticisms of the definition of the crime of genocide, and it is divided into two requirements: the first: criticism of the definition of genocide collective. The second: the need to amend the term genocide.

The researcher reached the following conclusions: Since the early 1990s, the definition of genocide given by the United Nations has been widely used, along with support and acceptance at the international level, to convict many perpetrators of this crime and to establish legal precedents.

Recommendations are: Expanding the inclusion of protected groups and excluding some material elements is the only simple solution to the definition problem, and we must expand the use of modern technologies to develop a more accurate definition of genocide.

Key words: Genocide - international criminal law - ethnic group - willful destruction - right to life - political killing - willful destruction - collective ideology - forced movement - ethnic cleansing - religious minorities - ad hoc courts - physical harm - international peace and security - the sovereign state.

المقدمة

لقد اجتذب نطاق جريمة الإبادة الجماعية وتعريفها ومفهومها اهتمام العديد من خبراء القانون والباحثين في مجال القانون الجنائي الدولي، وذلك لأن أهمية الإبادة الجماعية قد ازدادت خلال العقود القليلة الماضية، ويبدأ الاهتمام من جذور الإبادة الجماعية بصياغة التعريف العملي الذي يمكن أن يكون عمليًّا على المستويين النظري والعملي، ولم يثبت التعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة أنه كافٍ للتعامل مع هذه الجريمة بكفاءة في القرن الحادي والعشرين، بسبب وجود بعض أوجه القصور في التعريف، ومع ذلك فإن محاولة صياغة تعريف للإبادة الجماعية ليست عملية بسيطة على الإطلاق كما هو مفترض، إلا أنه من الملاحظ وجود تعريف رسمي محدد ومقبول في كل من المجالات القانونية الوطنية والدولية[1]؛ حيث يتعلق الأمر بتدمير مجموعة قومية أو عرقية معينة بهدف الإبادة، كما تعد «الأفعال المعنية موجهة ضد القدرات الفردية، ولكن كأعضاء في المجموعة الوطنية»[2]، وبينما اعتبر في البداية أن الإبادة الجماعية يجب أن تكون على المستوى الوطني، إلا أنه تثبت أنه لا يمكن تقييدها ببساطة داخل الحدود الوطنية[3]، لذلك تطلب الأمر عددًا من القضايا والأحكام والمعاهدات لتوضيح تعريف جريمة الإبادة الجماعية؛ بالرجوع إلى معايير وأهداف وأشكال سلوك محددة.

أهمية البحث

تنطلق أهمية الموضوع من أهمية حماية حقوق الإنسان عالميًّا، وعلى الرغم من أن كل النظم القانونية تهدف إلى تنظيم حياة الإنسان وكفالة حقوقه وحمايتها من تعدي النظم الاستبدادية، كما يهدف القانون الدولي والاتفاقيات والقواعد الدولية ذات الصلة بهذا الخصوص، إلا أنه ما زال هناك ازدياد في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، بالرغم من إقرار قواعد قانونية خاصة بتجريم الأفعال والمعاقبة عليها، وحتى بعد فرض عقوبات، إلا أن هذه العقوبات لم تكن رادعة بالشكل الملائم للحد من ارتكاب الجريمة، لذلك تتجلى دراسة الجهود المبذولة على المستوى الدولي لمكافحة جريمة الإبادة الجماعية، وماهية العقبات التي تحول دون فعالية الآليات، وإيجاد حلول وعقوبات رادعة؛ لتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب تجاه من يرتكب هذه الجريمة

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في أنه منذ انعقاد اتفاقية منع إبادة الجنس البشري في عام 1948م، والتي جاءت لتحمي الإنسان من جريمة الإبادة الجماعية، طرحت عدة تساؤلات تتمثل في:

1. ما مدى كفاية تعريف جريمة الإبادة الجماعية في سياق القانون الجنائي الدولي؟
2. هل كان التعريف واضحًا؟
3. ما مدى كفاية هذا المصطلح للتعريف بالجريمة؟
4. ما الذي يثيره هذا التعريف من إشكاليات قانونية تحتاج لإيجاد الحلول ومقترحات لها؟

(1) Totten, S. & Parsons, W.S. (2004). A Century of Genocide: Critical Essays and Eyewitness Accounts. Oxford: Routledge.p.152.

(2) Totten, S. & Parsons, W.S. (2004). A Century of Genocide: Critical Essays and Eyewitness Accounts. Oxford: Routledge.p.153.

(3) Totten, S. & Bartrop, P.R. (2009). The Genocide Studies Reader. Paris: Lavoisier. P.211.

منهج البحث:

سيتبع الباحث في هذه الدراسة المنهجين الوصفي التحليلي والمقارن؛ إذ سيتبع المنهج الوصف التحليلي من خلال بيان تعريف الإبادة الجماعية والنقد الموجه للتعريف ومدى الحاجة إلى تعديله، وسيتبع المنهج المقارن من خلال المقارنة بين الاتفاقيات الدولية المعنية التي أتت بتعريف جريمة الإبادة الجماعية، والنقد الموجه للتعريف الذي أتت به هذه الاتفاقيات.

الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان «الإبادة الجماعية في نظام المحكمة الجنائية الدولية»[4]، وقد تناولت الدراسة جريمة الإبادة الجماعية كجريمة موغلة في التاريخ، ودللت الدراسة على ذلك بما ورد في القرآن الكريم كنموذج لهذه الجريمة وتجريمها، وتحديدًا في سورة البروج في «قصة أصحاب الأخدود» الذين أبيدوا لأسباب دينية، وإن جريمة الإبادة الجماعية في نظام المحكمة الجنائية الدولية محرمة في السلم والحرب، وهي من جرائم القانون الدولي الجنائي. وقد خلصت الدراسة إلى أن نظام المحكمة الجنائية الدولية وضع لجريمة الإبادة الجماعية أحكامًا خاصة تتعلق بتجريم التحريض المباشر العلني على ارتكابها؛ حيث عد ذلك جريمة قائمة بذاتها، ولو لم تقع جريمة الإبادة الجماعية، كما بينت الدراسة حكم الشريعة الإسلامية من جريمة الإبادة الجماعية من خلال الأطروحات العلمية، والندوات والمؤتمرات الدولية، وفي المنظمات الدولية المعنية بهذه الجريمة، وأن الشريعة الإسلامية سباقة بتجريم هذا السلوك.

  وأوصت الدراسة بأن تجعل المحكمة الجنائية الدولية الشريعة الإسلامية مصدرًا من مصادرها القانونية الأساسية، من خلال جهود الدول الإسلامية والعربية في إطار المحكمة، وأيضًا عدم قصر الحماية على الجماعات الموصوفة القومية، والإثنية، والعرقية، والدينية في جريمة الإبادة الجماعية، والتوسع فيها إلى الجماعات الإنسانية الأخرى، مثل الجماعات السياسية والثقافية والاجتماعية، والتطلع إلى انضمام وتصديق الدول الإسلامية والعربية التي لم تنضم إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ كون هذا الانضمام لا يتعارض مع سيادتها على إقليمها؛ حيث إن نظام المحكمة الجنائية الدولية يقوم على مبدأ التكامل مع النظم القانونية الوطنية، فهو نظام مكمّل وليس بديلًا لتلك النظم.

- دراسة بعنوان القصد الجنائي الخاص كسبب من أسباب قيام المسؤولية الجنائية الدولية لجريمة الإبادة الجماعية [5]، وقد تناولت الدراسة أسباب زيادة جريمة الإبادة الجماعية، وخلصت الدراسة إلى أن السبب في ذلك هو انتشار قوى عظمى في المجتمع الدولي تعلو على القانون الدولي، وأوصت الدراسة بضرورة التمسك باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948م، والتعامل مع كافة أعضاء المجتمع الدولي على قدم المساواة، وإنشاء محاكم وهيئات -بعيدًا عن التأثيرات السياسية- تعمل بالتنسيق مع المحكمة الجنائية الدولية، وذلك للحد من الانحياز للقوى العظمى في المجتمع الدولي، والهدف من هذه الهيئات هو مراقبة نزاهة الأحكام الصادرة

(4) تركي بن عيد الشرافي الدوسري، جريمة العدوان في ظل نظام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة الرياض، 2012م، ص 29.

(5) صبرينة العيفاوي: القصد الجنائي الخاص كسبب لقيام المسؤولية الجنائية الدولية في القانون الدولي الجنائي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 2012م، ص 89.

ومدى تنفيذ هذه الأحكام من الأطراف المعنية، وتوحيد كل المفاهيم الخاصة بجريمة الإبادة الجماعية، وذلك لتفادي وجود ثغرات قد يتخذها الجناة للإفلات من المسؤولية الجنائية.

ويتميز موضوع الدراسة الحالية عن سابقتها بتناول ومناقشة كافة الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي، من خلال المواثيق الدولية؛ عن طريق عرض وتفسير كافة الاتفاقيات الدولية المختصة بجريمة الإبادة الجماعية والتطبيقات لكافة المحاكم الدولية، بالإضافة إلى ذلك سوف يتطرق الباحث إلى الجهود الوطنية من خلال التشريعات والمحاكم المختصة بذلك، مخالفًا بذلك معظم الدراسات التي تطرقت إلى الجهود الدولية فقط، دون ذكر الجهود الوطنية وتشريعاتها المختصة.

- دراسة بعنوان «دور المحاكم الجنائية الدولية الخاصة في تحديد جريمة الإبادة الجماعية والمعاقب عليها»[6]، وتناولت الدراسة جريمة الإبادة الجماعية؛ حيث اعتبرت أنها من الجرائم التي حظيت باهتمام المجتمع الدولي ولاسيما منظمة الأمم المتحدة التي دعت لمجموعة من الاتفاقيات التي جرمت ارتكاب أفعال إبادة الجنس البشري، وأهمها اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948م، وخلصت الدراسة إلى أنه لم تأخذ هذه الاتفاقية في تعريفها لجريمة الإبادة الجماعية بأن الإبادة الثقافية تمثل صورة من صور الإبادة الجماعية المعاقب عليها، على الرغم من أن الإبادة الثقافية لا تقل خطورة عن الصور التي تحدثت عنها الاتفاقية؛ حيث إن الإبادة الثقافية ستؤدي إلى فقد شخصية الجماعة المستهدفة وتدميرها كليًّا أو جزئيًّا، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى أنه لم يقتصر النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا، ولا النظام الأساسي لمحكمة رواندا، على المعاقبة على جريمة الإبادة الجماعية، وإنما نص بتجريم التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، والشروع والاشتراك في الإبادة الجماعية.

(6) حمد العبادي، دور المحاكم الجنائية الدولية الخاصة في تحديد جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، رسالة ماجستير، 2016م، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، مكان النشر غير محدد، 2016. صفحة 25.

المبحث الأول
تعريف الإبادة الجماعية والعوامل المسببة لها

لقد اجتذب نطاق جريمة الإبادة الجماعية وتعريفها ومفهومها اهتمام العديد من الباحثين؛ وذلك لأن أهمية الإبادة الجماعية قد ازدادت خلال السنوات القليلة الماضية، ويبدأ الاهتمام بالإبادة الجماعية بصياغة تعريف عملي، والذي يمكن أن يكون عمليًّا على المستويين النظري والعملي، إلا أن محاولة صياغة تعريف للإبادة الجماعية ليست عملية بسيطة على الإطلاق كما هو مفترض، وذلك لتعدد العوامل المسببة للإبادة الجماعية.

وسنعرض من خلال هذا المبحث تعريف الإبادة الجماعية والعوامل المسببة لها، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول
تعريف الإبادة الجماعية

المصطلح والتعريف

في عام 1943م ابتكر المحامي اليهودي (رافائيل ليمكين) مصطلح الإبادة الجماعية من خلال الجمع بين الكلمتين اليونانية (Genos) التي تعني القبيلة أو العرق، والكلمة اللاتينية (cide) التي تعني القتل، بعد أن شهد نتائج المحرقة وفقد جميع أفراد عائلته باستثنائه هو وشقيقه، وأكد الدكتور (رافائيل ليمكين) الاعتراف بالإبادة الجماعية كجريمة ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي[7]؛ وقد عرّف الإبادة الجماعية بأنها: «تدمير مجموعة عرقية بشكل عام». ومن الملاحظ أنه قد لا تعني الإبادة الجماعية في الأساس التدمير الكامل والفوري لبلد ما، بغض النظر عما إذا كانت مصحوبة بقتل جماعي لجميع أعضاء البلد، وعلى ذلك تم الاعتراض على الإشارة إلى خطة منهجية لأفعال متميزة معارضة لتدمير الأسس الرئيسية لحياة الجماعات الوطنية بدافع تدمير الجماعات نفسها، وتهدف هذه الخطط إلى تفتيت الجماعات والمؤسسات السياسية والاجتماعية، واللغة والثقافة والدين والمشاعر القومية والوجود الاقتصادي لهذه المجموعات القومية، وهدم الحرية والأمن الشخصي والكرامة والصحة، وحتى الوجود الحي للأفراد الذين ينتمون إلى هذه الجماعات، وذكرت ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 96 لسنة 1946م، لذا فالإبادة الجماعية تعني: «إنكار حق وجود مجموعات بشرية كاملة»؛ لأن القتل يعني حرمان البشر من الحق في الحياة؛ مثل هذا الانتهاك للحق في الحياة الذي يحطم ضمير البشرية، كما أنه انتهاك للقانون الأخلاقي والقانون الطبيعي وكذلك لروح وأهداف الأمم المتحدة [8]. وأفسحت جهود الدكتور (ليمكين) الطريق أمام الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية بشأن الإبادة الجماعية في ديسمبر من العام 1948م؛ حيث تقدم المادة الثانية والمادة الثالثة من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948م التعريف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي، كما تنص الاتفاقية على أن الإبادة الجماعية جريمة ضد الإنسانية، وهي جريمة بموجب القانون الدولي؛ سواء تم ارتكابها

(7) Ferreira, M. (2013). Genocide, and its Definition as the "Partial Elimination of a National Group". GSP, 8 (1), 5-19.

(8))Williams, S. (2013). A Defence of Raphael Lemkin's Definition of Genocide: To What Extent, If at All, Has the Definition of Genocide Developed Since Lemkin's Initial Conception of It? SSRN Electronic Journal. http://doi.org/10.2139/ssrn.2358551.

في زمن السلم أو أثناء الحرب.

تم تأكيد تعريف الإبادة الجماعية كجريمة بموجب القانون الدولي في الاجتماع الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1946م، بموجب قرار أعلن أنها جريمة، ولكن لم يتم تقديم التعريف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية في أي مكان، وتم اعتماد اتفاقية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في عام 1948م؛ حيث تم تعريف جريمة الإبادة الجماعية لأول مرة، كما تم اعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في 9ديسمبر 1948م من قبل الأمم المتحدة، ودخلت حيز التنفيذ في 12 يناير 1951م؛ إذ تتضمن تعريفًا معترفًا به دوليًّا، وتم تضمينه أيضًا في التشريع الجنائي في العديد من البلدان [9].

تشرح المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها عنصرين من مكونات جريمة الإبادة الجماعية[10] :

1. العنصر المعنوي، وهو يعني «نية التدمير الجزئي، أو الكلي لمجموعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو دينية».

2. العنصر المادي، الذي يشمل جميع تلك الأفعال الخمسة الموضحة في الأقسام أ، ب، ج، د، هـ، وكما ذكر في الاتفاقية يجب أن يتضمن الفعل كلًّا من هذه العناصر العقلية والمادية ليتم تسميتها كجريمة إبادة جماعية.

تعرف المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية (جريمة الإبادة الجماعية) على أنها جريمة الإبادة الجماعية بالمعنى المقصود في الاتفاقية الحالية، وتنص على أنه: "في هذه الاتفاقية تعني الإبادة الجماعية أيًّا من الأفعال التالية المرتكبة على قصد التدمير الكلي، أو الجزئي لجماعة قومية، أو إثنية، أو عنصرية، أو دينية، بصفتها هذه:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة.

(ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

(ج) إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًّا أو جزئيًّا.

(د) فرض تدابير تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

(هـ) نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.»

وبموجب المادة الثالثة من اتفاقية الإبادة الجماعية، تم وضع خمسة أشكال من الإبادة الجماعية يعاقب عليها؛ حيث نصت تلك المادة على اعتبار الأفعال التالية أنها يجب أن يعاقب عليها بموجب هذه الاتفاقية:

(أ) الإبادة الجماعية.

(ب) التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية.

(9))De Waal, A. (2012). DEFINING GENOCIDE. RIOC, 34(1), 6-13.
(10) De Waal, A. (2005). DEFINING GENOCIDE. RIOC, 34(1), 6-13.

(ج) التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية.

(د) محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية.

(هـ) الاشتراك في الإبادة الجماعية (11).

تضمنت الاتفاقية في مسودتها الأولى جريمة القتل السياسي، التي تم حذفها من المسودة بعد تسوية سياسية ودبلوماسية بعد اعتراضات من بعض الدول بما في ذلك الاتحاد السوفيتي (سابقًا)، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، وقد كانت الدول الأخرى خائفة أيضًا من حقيقة أن إدراج الجماعات السياسية في نطاق التعريف سيؤدي إلى تدخل غير مرغوب فيه في السياسة الداخلية للدول، وقد أوضح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الغرض والهدف من الاتفاقية، وأن هذه الاتفاقية قد تم تبنيها بشكل أساسي للأغراض الإنسانية والحضارية، وهدفها هو حماية حياة مجموعات معينة من البشر وتوفير المبادئ الأساسية للأخلاق والإنسانية. عندما تم تبني هذه الاتفاقية بشأن الإبادة الجماعية، تم الإعلان عن أنها لا تنطبق فقط على أشكال الإبادة الجماعية الموجودة في ذلك الوقت فحسب، بل ستطبق أيضًا على أي من تلك الطرق التي قد تظهر في المستقبل مختلطة برأي أو مع هدف تدمير الوجود المادي للمجموعة، وأكدت ديباجة الاتفاقية أن الإبادة الجماعية قد شابت جميع فترات التاريخ، وأن الاعتراف المأساوي هو الذي يعطي مفهوم الإبادة الجماعية طابعه التطوري للتاريخ [12]. ويجب تفسير الاتفاقية بحسن نية ووفقًا للمعنى المحدد للمصطلحات الواردة فيها وفقًا لسياقها وللأهداف والأغراض التي من أجلها وضعت هذه الاتفاقية، علاوة على ذلك، يجب أن يتم فهم نص التعريف بطريقة تعطي سببًا ومعنى، ويمكن ربطهما أيضًا بكل كلمة في الاتفاقية، ومن الواجب عدم افتراض أي كلمة أو حكم على أنه غير ضروري، ما لم يصبح ذلك ضروريًّا لتفعيل المصطلحات عند قراءتها ككل[13].

ومن الجدير بالذكر أنه في عام 2007م أشارت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكمها في قضية جورجيك ضد ألمانيا[14] إلى أنه في عام 1992م تبنى غالبية خبراء القانون وجهة النظر الضيقة التي كان القصد منها التدمير على النحو المنصوص عليه في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي تعني أن الهدف هو التدمير البيولوجي والمادي لمجموعة ما، كما أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أشارت أيضًا إلى وجهة نظر أوسع قد اعتمدتها أقلية من العلماء، فلم تعتبر هذه الوجهة من النظر أن التدمير البيولوجي والمادي ضروري لتتحقق جريمة الإبادة الجماعية؛ حيث يكفي لقيام الجريمة توافر النية على هدم جماعة عرقية أو قومية أو دينية، وفي نفس الحكم قامت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بمراجعة الأحكام الصادرة عن مختلف المحاكم الدولية والإقليمية، ووفقًا للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وقفت محكمة العدل الدولية جنبًا إلى جنب مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لتأخذ كلتا المحكمتين بالتفسير المحدود لتعريف الإبادة الجماعية، وعلى ذلك فالتدمير البيولوجي والمادي ضروري لفعل ما ليكون متوافقًا مع جريمة الإبادة الجماعية، كما رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بخلاف المحاكم الألمانية التي اتخذت وجهة نظر أوسع في هذا الشأن.

(11) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، 1951م.

(12) Bishop, W. (1951). Reservations to the Convention on Genocide. The American Journal of International Law, 45(3), 579.

(13) Jain, D. (2012). The Genocide Convention and Challenges to its Effective Application. SSRN Electronic Journal. http://doi.org/10.2139/ssrn.2050892.

(14) Nikolai Jorgi (No. 263) Bundesverfassungsgericht [2000] FCC, Fourth Chamber, Second Senate, 2 BvR 1290/99.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من وجود بعض القضايا التي تنظر في حالات الإبادة الجماعية سواء بموجب معاهدة أخرى، أو قوانين محلية للدول، إلا أنه لا توجد أي حالات حاولت فيها محاكم هذه الدول تحديد نوع الهدم الجماعي الذي يجب أن يكون الجاني قد استهدفه من أجل إدانته بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية[15].

ومما تجدر الاشارة إليه أيضًا أن هذه العبارة ظلت جزئيًّا أو كليًّا موضع نقاش كبير بين علماء القانون الدولي، وقد وجدت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قضية المدعي العام ضد (راديسلاف كرستيتش) (Prosecutor v. Radislav Krstic) أن الإبادة الجماعية قد تم ارتكابها بالفعل، وتناول الحكم عبارة «جزئيًّا» في هذه القضية، ووجد أن الجزء يجب أن يكون جزءًا أساسيًّا وحقيقيًّا من تلك المجموعة، وأن الهدف والمغزى من اتفاقية الإبادة الجماعية هو منع التدمير المستهدف لجميع أعضاء الجماعات البشرية، وكذلك الجزء الذي يجب أن يكون مهمًّا بدرجة كافية؛ بحيث يكون له تأثير على المجموعة ككل. كما تعمقت دائرة الاستئناف لهذه القضية في تفاصيل بعض القضايا الأخرى واقتراحات العلماء المحترمين بشأن اتفاقية الإبادة الجماعية لفهم كيفية توصلهم إلى الاستنتاج [16]، وذكر القضاة في الفقرة 12 أن تحديد متى يكون «الجزء» المستهدف مهمًّا بدرجة كافية للوفاء بهذا الشرط قد يتضمن عددًا من النقاط، وأن المقياس العددي للفئة المستهدفة هو نقطة انطلاق ضرورية ومهمة، وإن لم يكن في جميع الحالات هو نقطة نهاية التحقيق، كما يجب تحديد عدد الأفراد المختارين ليس فقط بالأرقام الحقيقية، ولكن أيضًا بما يتناسب مع الحجم الحقيقي للمجموعة، وفيما يتعلق بحجم الجزء المختار، يمكن أن تكون أهميته داخل المجموعة مفيدة للنظر في الحقيقة، إذا كان جزء معين من المجموعة يمثل رمزًا للمجموعة بأكملها، أو كان حيويًّا لوجودها، فقد يكون مدعومًا بشرط أن «الجزء» يتفق على كونه حقيقيًّا ضمن المعنى.

وبموجب الفقرة 13، يثير القضاة أيضًا مسألة وصول الجناة إلى مجموعة الضحايا، وقدم التاريخ أمثلة على الإبادة الجماعية، التي توضح أيضًا أنه يجب فحص أسلوب سيطرة الجناة ونشاطهم وإمكانية وصولهم، إن هدف الهدم عندما يتبناه مجرم الإبادة الجماعية سيكون دائمًا مقيدًا بالفرص الممنوحة له، فلن يقرر هذا الجزء فقط ما إذا كانت المجموعة المختارة جزءًا حقيقيًّا من المجموعة[17].

وقد أدانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لأول مرة، المدعو/ (جون باول أكايسو)، رئيس بلدية تابا في رواندا، في 2 سبتمبر/ أيلول 1998م، وأدين (جون) بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وكانت هذه الحالة سابقة جديدة، والتي تعد أول موقف يشرح اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1951م، وقد ذكرت المحكمة أنه كان هناك هدف لهدم مجموعة التوتسي بالكامل، وحتى الأطفال حديثي الولادة لم يكونوا استثناءً، وفي نهاية عام 1998م، أدين ثلاثة أشخاص آخرين لارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية، من بينهم رئيس وزراء رواندا السابق. وتعد هذه القضية أول حالة يتم فيها إدانة شخص بتهمة الإبادة على مستوى المحاكم الجنائية الدولية.

وفي أوروبا، تم عقد أول قضية إبادة جماعية في أغسطس/ آب 2001م؛ حيث أدين المدعو/ (راديسلاف كرستيتش)، وهو جنرال من صرب البوسنة، بتهمة الإبادة الجماعية عندما قتل ما يصل

(15) LeBlanc, L. (1984). The Intent to Destroy Groups in the Genocide Convention: The Proposed U.S. Understanding. The American Journal of International Law, 78(2), 369.
(16))Triffterer, O. (1999). Genocide, Its Particular Intent to Destroy in Whole or in Part the Group as Such. Leiden Journal of International Law, 14 (2), 399-408.
(17) Gillett, M. The Call of Justice: Obligations Under the Genocide Convention to Cooperate with the International Criminal Court. SSRN Journal.

إلى 8000 مسلم في سريبرنيتشا في عام 1995م، وقد قرر ملخص المحاكمة أن القوات الصربية البوسنية عمدت إلى قتل جميع أفراد سريبرنيتشا، وقد كان لديهم هدف واضح يتمثل في هدم كل الجالية البوسنية المسلمة التي تعيش في سريبرنيتشا.

وفي عام 2001م، بدأت المحاكمة مع الرئيس السابق لصربيا، (سلوبودان ميلوشيفيتش)، حيث تم اتهامه بالفعل بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في البوسنة وكرواتيا وكوسوفو، وفي وقت لاحق أضيفت إلى هذه الاتهامات مزاعم أخرى بارتكاب جرائم إبادة جماعية، إلا أن الرئيس مات في عام 2006 قبل انتهاء المحاكمة.

وقد عرف أستاذ القانون الهولندي (بيتر إن دروست) مصطلح الإبادة الجماعية في عام 1959م بأنه التدمير المتعمد للحق في الحياة للأفراد بسبب كونهم أعضاء في أي مجموعة بشرية ما، وفي عام 1975م عرف عالم الاجتماع الأرميني (فاهاكن دادريان) الإبادة الجماعية بأنها ضربة ناجحة من قبل مجموعة قيادية تمنح بسلطة أو مع اعتراف كبير بموارد السلطة الكاملة، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من استخدام الإكراه أو العنف ضد أفراد مجموعة أقلية المقصود اغتيالها بعد ذلك، ومن المفيد أن تكون مسؤولية تلك المجموعة القيادية نقطة مهمة للمساهمة في اتخاذ قرار الإبادة الجماعية.

وفي عام 1981م صرح الباحث في الإبادة الجماعية (ليو كوبر) بأنه سوف يدعم تعريف جريمة الإبادة الجماعية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة، ولكن هذا لا يعني أنه يوافق على هذا التعريف؛ حيث إنه في المقابل يعتقد أن من ضمن العيوب الرئيسية لهذا التعريف هو إغفال إدراج الجماعات السياسية ضمن قائمة الجماعات المحمية من جريمة الإبادة الجماعية، وذلك لأنه في العصر الحديث تشكل الاختلافات في السياسة على الأقل أساسًا لعمليات القتل والهدم؛ باعتبارها اختلافات عرقية أو قومية أو عرقية أو دينية، وحتى في هذه الحالة فإن الإبادة الجماعية التي ترتكب ضد الجماعات الإثنية أو القومية أو العرقية أو الدينية عادةً ما تكون نتيجة أو مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنزاع سياسي، لذلك لا يرى (كوبر) أنه من المجدي وضع تعريفات جديدة لمصطلح الإبادة الجماعية في ظل وجود تعريف معترف به دوليًّا، ووجود اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية، والتي يمكن أن تصبح أساسًا لفعل مناسب، مهما كان المفهوم الأساسي مقيدًا، ولكن بما أن ذلك من شأنه أن يلغي التحليل لاستبعاد الجماعات السياسية، فإنه يجب أن يشير بحرية إلى أعمال التصفية أو الإبادة ضدهم [18].

وفي الآونة الأخيرة؛ في عام 2007م، صرح عالم الاجتماع (مارتن شو) بآرائه في تعريف الإبادة الجماعية على أنها: «شكل من أشكال الاختلاف الاجتماعي العنيف، أو الحرب بين مجموعات القوة المسلحة التي لديها هدف، وهو تدمير الجماعات الاجتماعية المدنية، وتلك الجماعات وغيرها من الذين يقاومون هذا الدمار». إن تعريف أعمال الإبادة الجماعية كعمل هو: «أن تتعامل فيه مجموعات القوة المسلحة مع الجماعات المدنية والاجتماعية كأعداء، وتقرر هدم أصولها الاجتماعية المزعومة؛ عن طريق العنف والإكراه ضد الأشخاص الذين تعاملهم كأعضاء في هذه الجماعات» [19]

(18) Hutten Bach, H. (2002). From the Editor: Towards a conceptual definition of Genocide. Journal Of Genocide Research, 4(2), 167-175.

(19) Shaw, M. (2007). The Order of Genocide. PPS, 5(03), 669.

المطلب الثاني
العوامل المسببة للابادة الجماعية

لقد تم إيلاء اهتمام كبير لفهم العوامل التي تؤدي إلى الإبادة الجماعية، وقد تسبب ذلك في تبني الكثيرين مناهج نفسية تبرر أسباب الإبادة الجماعية؛ لأنه من خلال فهم العوامل المسببة للإبادة الجماعية، يمكن أن يمنعها القانون الدولي[20]، وإن مثل هذه المساهمات تساعد لفهم أسباب الإبادة الجماعية مدفوعة بالحاجة إلى الكشف عن كيفية ارتكاب الأفراد لأعمال الإبادة الجماعية [21]، ويربط الكاتبان (ولف) و(هولسايزر) مثل هذا التحليل بالوقاية وتقييم المخاطر، مما يشير إلى أن «الخطر المتصاعد لإثارة العداء داخل مجموعة والموجه ضد أولئك الذين تم تعريفهم على أنهم» الآخرون» يمكن تقييمه من خلال فحص عدد لا يحصى من العوامل الكامنة وراء العنف الجماعي والإبادة الجماعية»، لذلك يجب أن يؤدي علم النفس دورًا في تحديد أسباب الإبادة الجماعية؛ لأنه من خلال تطبيق هذا النظام يمكن فهم مثل هذه القضايا بشكل أفضل، ومع ذلك فإن نطاق هذا التحليل ليس ضيقًا أو جامدًا، ويمكن أن يشمل التاريخ الثقافي والعوامل الاجتماعية والنفسية والشخصية، بالإضافة إلى العوامل الظرفية التي يمكن تقييمها بالرجوع إلى «السمات المميزة» مثل: «وصمة العار، التجرد من الإنسانية، حل الارتباط الأخلاقي، الإقصاء الأخلاقي، الإفلات من العقاب، تفاعل المتفرجين» [22].

جَدَّ اهتمام كبير بفهم كيفية انخراط الأفراد في أعمال الإبادة الجماعية التي تنطوي على التدمير العنيف لكائنات بشرية أخرى[23]، وهكذا ينشأ الاتجاه الذي يمكن في ظله ملاحظة نزع الإنسانية وتبدد الشخصية، مما يسمح للأفراد بإبعاد أنفسهم عن السمات والخصائص التي تجعلهم بشرًا بالمعنى العام[24]، أما في سياق التاريخ الثقافي، فقد لوحظ أن الثقافات العدوانية تميل إلى إبراز أنماط محددة؛ مثل اللجوء إلى العنف كطريقة معيارية لحل المشكلات[25]، وهو الميل إلى عدم التسامح تجاه التنوع الثقافي و»الأيديولوجية الخاصة بالتفوق والتي تستند إلى تاريخ من التجريد من الإنسانية «[26]، لذلك تم الاعتراف بأن مثل هذه الأنماط الموجودة في مجتمعات معينة يمكن أن تزيد بشكل كبير من احتمال وقوع الإبادة الجماعية[27]، وقد وجد أيضًا أن مثل هذه الأنماط والعوامل الثقافية قد توجد أيضًا على مستوى ثقافي وطني واسع وعلى مستوى ثقافي محلي داخل منظمات أو مجموعات صغيرة[28]، لذلك من المرجح أن تظهر عمليات الإبادة الجماعية في المجتمعات التي يكون فيها العنف والعدوان جانبًا طبيعيًّا من جوانب الحياة اليومية[29].

تم توجيه الانتباه أيضًا إلى الاهتمام بمرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، وذلك في محاولة لتحديد

(20) McDoom, O.S. (2012). 'The psychology of threat in intergroup conflict: emotions, rationality, and opportunity in the Rwandan genocide'. International Security, 37(2), 119-155.
(21) Waller, J. (2002). Becoming Evil, How Ordinary People Commit Genocide and Mass Killing. New York: Oxford University Press.
(22) Woolf & Hulsizer, 2005: 101-102; Damaska, 2009.
(23) Clark, J.N. (2009). 'Genocide, war crimes and the conflict in Bosnia: Understanding the perpetrators. Journal of Genocide Research, 11(4), 421-445.
(24) Savage, R. (2007). '"Disease incarnate": Biopolitical discourse and genocidal dehumanisation in the age of modernity'. Journal of Historical Sociology, 20 (3), 404-440.
(25) Staub, E. (1989). The roots of evil: The origins of genocide and other group violence. Cambridge: Cambridge University Press.
(26) Woolf & Hulsizer, 2005: 102.
(27) Waller, J. (2002). Becoming Evil, How Ordinary People Commit Genocide and Mass Killing. New York: Oxford University Press.
(28) Krieken, R. (1999). 'The barbarism of civilization: Cultural genocide and the 'stolen generations. British journal of sociology, 50(2), 297-315.
(29) Krieken, R. (1999). 'The barbarism of civilization: Cultural genocide and the 'stolen generations. British journal of sociology, 50(2), 297-315, 1989.

خصائصهم والعوامل التي تثير مثل هذا السلوك[30]؛ على سبيل المثال، تتم دراسة هذه الحالة بالإشارة إلى واقعة الرجل الكمبودي (دوتش)، الذي أدين بالإبادة الجماعية خلال المحكمة الدولية الخاصة المكلفة بمحاكمة الخمير الحمر؛ حيث تم إجراء عدد من التقييمات النفسية والسريرية، وخلص إلى أنه لم يظهر أي علامات تدل على الجنون أو المرض العقلي أو اضطرابات الشخصية، ومع ذلك فقد أظهر توجهًا دقيقًا للغاية في العمل ودرجة من الاهتمام بالتفاصيل كانت أعلى من المتوسط[31]، وقد استنتج أولئك الذين قيموه أن دوافع سلوكه نحو الإبادة الجماعية كانت بسبب ارتباطه بجماعة معينة تغاضت عن أفعاله ووافقته بشكل مطلق على سلوكه[32]. كان (دوتش) شخصًا عاديًّا بشكل نسبي، مما يدل على أن المرض العقلي أو السلوك النفسي المرضي ليسا الأسباب الوحيدة لسلوك الإبادة الجماعية، وقد يشمل أيضًا عدم وجود «خصائص شخصية مميزة»[33]. لقد تم استخدام مثل هذه السمات السلوكية أيضًا لشرح سبب إطاعة أفراد معينين لأوامر الإبادة الجماعية، ولماذا قد لا يطيع آخرين، وتوضح دراسة ميلجرام (1963م) تأثير السلطة على السلوك البشري وفرض القسوة على الآخرين بأنه لن يطيع جميع الأفراد أوامر الإساءة وإلحاق الأذى على الأشخاص الأدنى منهم، ويشير هذا إلى أن «الأفراد العاديين» على ما يبدو يمكن أن يكونوا قادرين على الإبادة الجماعية؛ لأنَّ «عددًا من العوامل الشخصية والاجتماعية والفرص وما الى ذلك، تساهم في الظروف التي يشارك فيها الأفراد لانتهاك حقوق الإنسان»[34]، وتشمل سمات الشخصية مستويات متزايدة من العدوان أعلى من الميول الاستبدادية الطبيعية، ودرجة عالية من النرجسية والهيمنة الاجتماعية، ويقال إن الهيمنة الاجتماعية قد تساهم بشكل خاص في ميول الإبادة الجماعية؛ حيث من المرجح أن يتصرف هؤلاء الأفراد بطريقة متحيزة تجاه الفئات المهمشة[35].

أما على المستوى الوطني للدول، فمن المرجح أن تؤدي عوامل مثل الافتقار إلى «المعلومات الاستخبارية الجيدة» و«التبادل الحر للمعلومات الدبلوماسية»، مقترنة تلك العوامل بـ «اتجاه التهديد المتصور»، إلى الإبادة الجماعية(36). وإن الأنظمة السياسية والاجتماعية التي تتعرض لزعزعة الاستقرار تميل أيضًا إلى ممارسة الإبادة الجماعية؛ لأنها تنطوي على جماعات الكراهية التي تروج للسلوك السلبي والعنيف تجاه الأقليات والجماعات العرقية الأخرى، ولقد أدى عدم الاستقرار تاريخيًّا إلى ظهور زعماء استبداديين، مما يساهم أيضًا في احتمال أن تنخرط الأمة في أنشطة الإبادة الجماعية[37]، ويرجع هذا لأنه يمكنهم تضخيم أو تحويل بعض الظروف إلى «ثقافة متجانسة» [38].

إن التأثيرات والعوامل التي من شأنها أن تؤدي الى جريمة الإبادة الجماعية لا يمكن استخدامها للقضاء على المفهوم القانوني للمسؤولية الجنائية الفردية، وهذا هو السبب في أن القانون الجنائي الدولي، كما سيثبت، موجه نحو محاكمة الأفراد الذين يرتكبون جريمة الإبادة الجماعية أو يشاركون فيها، هذا لا يعني أن الأسباب المذكورة أعلاه للإبادة الجماعية لم تكن معتمدة أو مقبولة من جانب

(30) Wilson, P. (2010). 'Do normal people commit genocide? Observations from the Cambodian Trial of "duch"'. Psychiatry, psychology, and law, 17(4), 495-502.

(31) Clegg, S., Pina e Cunha, M. & Rego, A. (2013). 'To the victors go the spoils! Distributed agencies, inhumanities, and the case of Comrade Duch of the Khmer Rouge' in FX de Vaujany & N Mitev (eds.), Materiality and Space: Organizations, Artefacts and Practices. Oxford: Palgrave Macmillan, 216-304.

(32) Wilson, P. (2010a). 'Observations of the Cambodian Trial of Duch'. Current Issues Crim. Just., 22(473), 473-499.

(33) Wilson, P. (2010). 'Do normal people commit genocide? Observations from the Cambodian Trial of "duch"'. Psychiatry, psychology, and law, 17(4), 495-502.

(34) Wilson, P. (2010). 'Do normal people commit genocide? Observations from the Cambodian Trial of "duch"'. Psychiatry, psychology, and law, 17(4), 495-502.

(35) Straus, S. (2012). '"Destroy Them to Save Us": Theories of Genocide and the Logics of Political Violence'. Terrorism and Political Violence, 24(4), 544-560.

(36) Woolf & Hulsizer, 2005: 102.

(37) Semelin, J. (2013). Purify and destroy: The political uses of massacre and genocide. Columbia: Columbia University Press.

(38) Woolf & Hulsizer, 2005: 106.

المؤسسات القانونية الدولية، حتى المحكمة الجنائية الدولية، ومع ذلك فإن الدرجة التي ينبغي الاعتماد عليها مفتوحة للنقاش[39]؛ على سبيل المثال، يقترح هذا النوع من الحجج المستندة على الشخصية «أن تكون محدودة بطبيعتها عند تطبيقها على الجرائم؛ مثل الإبادة الجماعية، التي تضم عددًا كبيرًا من الجناة»، من ناحية أخرى، يقترح (باوم) [40] أن العوامل النفسية الفردية ذات الصلة يجب أن تعطي على الأقل صلة بالحد الأدنى من حيث النضج العاطفي والنفسي للفرد المعني، وذلك لأن مرحلة التطور العاطفي والأخلاقي والنفسي للفرد يمكن استخدامها لتحديد دور ذلك الفرد المعني في الإبادة الجماعية، ويمكن تطبيق ذلك لتحديد ما إذا كان فرد معين قد شارك في الإبادة الجماعية كمتفرج أو منقذ أو مرتكب جريمة، كما اقترح (ديزاليا) [41] أيضًا أن سلوك الإبادة الجماعية يمكن أن ينشأ من محاولة السعي إلى كسب الثروة، والموارد، والسلطة، وبالتالي فإن الأفراد سوف يفسرون سلوك المجموعة بطريقة معيارية.

يدفع التحليل أعلاه المرء إلى اعتبار أن الإبادة الجماعية ترتكب عادةً من خلال الفكر الجماعي، والذي يتم فرضه علاوةً على ذلك من خلال عقوبات داخل المجال الاجتماعي للفرد، وفي قضية (دوتش) - على سبيل المثال- ذكر المدعى عليه في أكثر من مناسبة أنه إذا لم ينخرط في مثل هذا السلوك في الإبادة الجماعية، فسيصبح الضحية على عكس الجاني[42]. هذا يشير إلى أن العوامل التي تؤثر على الأفراد للانخراط في سلوك الإبادة الجماعية مستمدة من التأثيرات الفردية والاجتماعية بشكل أوسع، وقد ثبت أن هذا يمثل تحديًا للقانون الجنائي الدولي، لأن فرض المسؤولية على الأفراد ومقاضاتهم أمر واحد، واستهداف الأسباب الثقافية للإبادة الجماعية شيء آخر[43]، ويشير التحليل بالفعل إلى أن العوامل السياسية والاجتماعية الأوسع لها تأثير أقوى بكثير على ارتكاب الإبادة الجماعية من العوامل الفردية[44]. وهذا يوضح أن السعي لمنع الإبادة الجماعية يجب أن يكون موجهًا نحو الحاجة إلى معالجة العوامل المنهجية في الأنظمة السياسية والاجتماعية ومنعها من الظهور، وفي هذا الصدد من المفارقات أن يتبنى القانون الجنائي الدولي نهجًا يستهدف الأفراد وليس الأنظمة أو الدول، ومع ذلك فمن الضروري النظر بالتفصيل في النهج الذي اعتمده القانون الجنائي الدولي تجاه الإبادة الجماعية، في محاولة لتحديد ما إذا كان يؤسس توازنًا مناسبًا بين فرض المسؤولية الفردية واستهداف الأنظمة السياسية التي تؤدي إلى الإبادة الجماعية.

(39) Clark, J.N. (2009). 'Genocide, war crimes and the conflict in Bosnia: Understanding the perpetrators. Journal of Genocide Research, 11(4), 421-445.

(40) (باوم 2005) .

(41) (ديزاليا 2009) .

(42) Elander, M. (2013). 'The victim's address: Expressivism and the victim at the extraordinary chambers in the courts of Cambodia'. International Journal of Transitional Justice, 7(1), 95-115.

(43) Bassiouni, M.C. (2011). Crimes against humanity: Historical evolution and contemporary application. Cambridge: Cambridge University Press.

(44) Semelin, J. (2013). Purify and destroy: The political uses of massacre and genocide. Columbia: Columbia University Press.

المبحث الثاني
الانتقادات الموجهة لتعريف جريمة الإبادة الجماعية

على الرغم من وجود تعريف رسمي محدد ومقبول في كل من المجالات الدولية[45]؛ حيث يتعلق الأمر بتدمير مجموعة قومية أو عرقية معينة بهدف الإبادة، كما تعد «الأفعال المعنية موجهة ضد القدرات الفردية، ولكن كأعضاء في المجموعة الوطنية»، وبينما اعتبر في البداية أن الإبادة الجماعية يجب أن تكون على المستوى الوطني، إلا أنه تثبت أنه لا يمكن تقييدها ببساطة داخل الحدود الوطنية، لذلك وجهت بعض الانتقادات لتعريف جريمة الإبادة الجماعية.

وسنعرض من خلال هذا المبحث نقد تعريف الإبادة الجماعية، ومدى الحاجة إلى تعديله، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول
نقد تعريف الإبادة الجماعية

تم انتقاد تعريف مصطلح الإبادة الجماعية على النحو الوارد في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها مع مرور الوقت، ولكن ضمن هذا التعريف البسيط يوجد تشويش معقد في التعريفات القانونية، وقد أسفرت هذه التعريفات المتنوعة عن عدد من الآراء المتضاربة حول التعريف الدقيق للإبادة الجماعية؛ سواء كانت حركة قسرية أو قتلًا جماعيًّا للناس، وتقدم المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية التعريف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية، كما يتم فرض واجب عام على الدول لمنع ومعاقبة الإبادة الجماعية بموجب الاتفاقيات، ومنذ اعتمادها تعرضت اتفاقية الأمم المتحدة لانتقادات من أماكن مختلفة، وخاصة من قبل الأشخاص المحبطين من فشلهم في تطبيقها على قضايا مختلفة[46].

إن حجة المنتقدين هي: أن التعريف ضيق للغاية، بينما وفقًا للآخرين يعد هذا نوعًا من تقليل الشأن بسبب إساءة الاستخدام لهذا التعريف، كما يرى بعض المحللين أن تعريف الإبادة الجماعية ضيق للغاية لدرجة أنه لا يسمح بإدراج أي من أعمال القتل الجماعي التي ارتكبت منذ اعتماد الاتفاقية تحت هذا التعريف، ومع ذلك وبشكل عام، فإن الاعتراضات المختلفة التي أثيرت بشكل متكرر ضد تعريف الإبادة الجماعية في الاتفاقية تشمل التالي:

- لقد استبعدت الاتفاقية الفئات السياسية والاجتماعية المستهدفة.
- يقتصر التعريف على الأفعال المباشرة ضد الناس، مع استبعاد تلك الأفعال المرتكبة ضد البيئة، والتي تساعد إما في الحفاظ عليها أو على تنوعها الثقافي.
- إن إثبات النية هو أمر بالغ الصعوبة.
- إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مترددة في فصل الأعضاء المخالفين أو التدخل لإزالة المخالفة، كما كان الحال في رواندا.

(45) Totten, S. & Parsons, W.S. (2004). A Century of Genocide: Critical Essays and Eyewitness Accounts. Oxford: Routledge.

(46) Gapotchenko, M. (2002). God, Gulliver, and Genocide: Barbarism and the European Imagination, 1492-1945. Essays In Criticism, 52(4), 347-355.

- لا يوجد جهاز من القانون الدولي يوضح المعايير الدقيقة للاتفاقية (ومع ذلك فإن هذه المعايير تتغير).
- الصعوبة تكمن في تعريف أو قياس العبارة «جزئيًّا»، وكذلك في إنشاء فكرة حول عدد القتلى نتيجة للإبادة الجماعية.

يبدو أن هذا التعريف للإبادة الجماعية قد فقد معناه وفقًا للسيد (ديستكسي)، فإن مصطلح الإبادة الجماعية قد أصبح جزءًا من التضخم اللفظي، كما هو الحال مع كلمة «فاشية»، وبالتالي فقد فقدت العبارة معناها الأصلي مع مرور الوقت وأصبحت شائعة(47).

على سبيل المثال، يشار أيضًا إلى الإبادة الجماعية بأنها استرقاق؛ حيث كانت ترتيبًا للتدمير بدلًا من التخلص من الحياة، ثم في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2004م، استولى أحد القادة المتمردين على بلدة (بوكافو)، وقيل عنه إنه فعل ذلك لمنع الإبادة الجماعية، وقد اكتشف لاحقًا أن أقل من 100 شخص قد لقوا حتفهم.

إن التعريف القانوني للإبادة الجماعية المنصوص عليه في اتفاقية الإبادة الجماعية قد استبعد الجماعات الاجتماعية والسياسية، وبالتالي تم انتقاده في هذه النقطة من قبل بعض علماء الاجتماع والمؤرخين في هذا الصدد؛ على سبيل المثال في كتاب «الغزو السوفيتي» الذي قدمه (محمد كاكار) وأيضًا في الرد الأفغاني، قيل إن التعريف الدولي للإبادة الجماعية ضيق للغاية ومقيّد، وإن الجماعات السياسية أو أي مجموعة أخرى، والتي تم تعريفها من قبل ينبغي إدراج الجاني بها، وقد تم الاستشهاد به من قبل (تشالك وجوناسون): أن الإبادة الجماعية هي نوع من أنواع المذابح من جانب واحد، يكون فيها لدولة أو سلطة أخرى نية تدمير تلك الجماعة، والتي تم تحديد المجموعة والعضوية فيها من قبل الجاني، على الرغم من وجود العديد من التعريفات للمصطلح، فقد ذكر (آدم جونز) أن غالبية علماء الإبادة الجماعية يعتبرون أن نية التدمير هي الشرط الأساسي لوصف أي فعل بأنه إبادة جماعية، وأنه من المقبول تدريجيًّا أن الحد الأدنى من المعايير لإدراج أي عمل في تعريف الإبادة الجماعية هو التدمير المادي.

وقد عرّف (تيد جور) و(باربرا هارف) الإبادة الجماعية بأنها: تعزيز وتنفيذ سياسات أمة أو وكلائها، والنتيجة هي موت جزء كبير من الجماعة، ولا سيما عندما يتم تعريف الجماعات المستغلة بشكل أساسي من حيث سماتهم وخصائصهم المجتمعية؛ أي الدين أو العرق أو الجنسية، لقد تم التمييز بين الإبادة الجماعية وتسييسها من قبل (هارف) و(جور)؛ من خلال الخصائص التي على أساسها تعترف الدولة بأعضاء المجموعة، وذلك لأنه في عمليات الإبادة الجماعية، يتم تعريف الجماعات المستغلة أساسًا من حيث سماتها وخصائصها المجتمعية؛ أي الدين أو العرق أو الجنسية، وفي حالة التسييس يتم تعريف الجماعات المستغلة بشكل أساسي؛ إما من حيث موقعها الهرمي أو معارضتها السياسية للنظام والجماعات المهيمنة، ووفقًا (لدانيال دي بولسبي) و(دون كيتس جونيور)، فإن التمييز الذي قدمه (هارف) بين الإبادة الجماعية والإبادة يتبعهما، والذي وصفه بأنها نوبات مؤقتة من قبل الجماهير، والتي غالبًا ما تتجاهلها السلطات، ونادرًا ما تستمر، ويضيف (هارف) أنه حتى إذا استمر العنف لفترة طويلة من الزمن، فإن التمييز بين التواطؤ والإدانة قد بدأ في الانهيار.

(47) Finkel, E., & Straus, S. (2012). Macro, Meso, and Micro Research on Genocide: Gains, Shortcomings, and Future Areas of Inquiry. Genocide Studies and Prevention, 7(1), 56-67.

ويقول (آر جي روميل) أنه يمكن اعتبار أن للإبادة الجماعية معاني مختلفة؛ منها: أولًا، المعنى المعتاد والعادي، وهو القتل الذي تقوم به الحكومة للأشخاص بسبب انتمائهم العرقي أو الإثني أو الديني أو القومي، ثانيًا، التعريف القانوني للإبادة الجماعية، والذي يشير إلى الاتفاقية الدولية المتعلقة بالإبادة الجماعية، والتي تتضمن اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، كما يشمل هذا التعريف أيضًا صورًا من عدم القتل؛ مثل منع الإنجاب، أو النقل القسري للأطفال من فئة إلى أخرى، وفي نهاية المطاف إلغاء المجموعة بأكملها. إن المعنى المعتاد للإبادة الجماعية مشابه تمامًا للمعنى العادي، باستثناء أنه يشمل أيضًا القتل العمد إلى جانب قتل المعارضين السياسيين للحكومة.

وقد سلط (أدريان غالاغر) في تعريفه للإبادة الجماعية الضوء على إمكانية قيام الجهات الحكومية وغير الحكومية بارتكاب جريمة إبادة جماعية في القرن الحادي والعشرين؛ فعلى سبيل المثال يتم الحصول على أسلحة الدمار الشامل من قبل الدول الفاشلة والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، ونص تعريفه على أنه كلما كان مصدر القوة الجماعية، تستخدم الدولة عمومًا سلطتها بقصد تنفيذ عملية تدمير لإهلاك جماعة، والتي تم تحديدها من قبل الجاني، إما جزئيًّا أو كليًّا، اعتمادًا على حجم المجموعة، وركز هذا التعريف على النية والتفسير متعدد الأبعاد للتدمير، ووسع تعريف هوية المجموعة إلى ما هو أبعد من تعريف 1948م، لكنه لا يزال يزعم بأن جزءًا كبيرًا من المجموعة يجب تدميره قبل أن يتم استدعاؤها وتصنيفها على أنها إبادة جماعية.

تلقت استجابة المجتمع الدولي بالنسبة للإبادة الجماعية في رواندا انتقادات قوية، مفادها بأنها كانت أكثر تفاعلية وليست استباقية، وقد طور المجتمع الدولي آلية لمحاكمة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية، لكنها لم تطور الإرادة أو أي من الآليات للتدخل أثناء وقوع الإبادة الجماعية، ولقد أشار النقاد إلى الصراع في دارفور إلى أنه بعد النزاع إذا تمت إدانة أي شخص بارتكاب جريمة إبادة جماعية من خلال المحاكمات المرفوعة أمام المحكمة الجنائية الدولية الخاصة أو المحكمة الجنائية الدولية، فسيتم تأكيد هذا التصور.

هل هذا التعريف للإبادة الجماعية كافٍ لمنع أو الحد من جريمة الإبادة الجماعية؟

بالرغم من وجود هذا التعريف في الاتفاقية، إلا أنه في أوائل التسعينيات وقعت مثل هذه الجرائم عدة مرات خلف ستائر أوروبا المتحضرة؛ حيث تم احتجاز المسلمين من قبل الصرب في معسكرات الاعتقال، والتي تشبه إلى حد كبير معسكرات الاعتقال النازية، ثم ليس من السهل كبح ووقف واستئصال الإبادة الجماعية كما كان يعتقد في الأصل، ويرجع ذلك إلى أن إحدى القضايا الرئيسية فيما يتعلق بمنع الإبادة الجماعية هي غياب أي تعريف لها[48].

ومع ذلك، فلا يخلو هذا التعريف من بعض العيوب: أولًا، كما اقترح (تشالك وجوناسون)، فقد تم تطبيق مصطلح الإبادة الجماعية على نطاق واسع على عدد من المواقف غير المتصلة، ويبدو أن هذا النوع من الفوضى هو نتيجة للعناصر المادية المحددة واسعة التعريف للمصطلح في الاتفاقية، وتتكون العناصر من (أ) إلى (هـ) من مزيج من الأفعال المميتة وغير المميتة، مما يسمح للعديد من الأفراد بمعارضة أفعال معينة (على سبيل المثال، فيما يتعلق بحظر دين أو لغة معينة، والاستيعاب

(48) Shaw, M. (2007). The Order of Genocide. PPS, 5(03), 669..

الثقافي، و تحديد النسل، وما إلى ذلك) لغرض الاحتجاج باتفاقية الإبادة الجماعية؛ مثال آخر على ذلك، يشير العديد من الأشخاص إلى أن سياسة الطفل الواحد في الصين هي إبادة جماعية؛ لأنها تضع قيودًا قد تؤدي إلى تقليل النمو السكاني لبعض شرائح معينة من المجموعات العرقية في الصين، ومع ذلك فمن الواضح أن الهدف الرئيسي للصين هو خفض معدل نمو عدد سكانها الضخم، وهنا يمكن الحديث عن النية وإثباتها، وهنا تكمن الصعوبة، وثمة نقطة أخرى هي أن (ج) و (هـ) تعكسان جزءًا من الإبادة العرقية في التعريف، وهو ما يرفضه العديد من العلماء. ثانيًا، هناك اعتقاد عام بأن التعريف الوارد في الاتفاقية لا يشمل سوى أربع مجموعات مشمولة بالحماية، ويزعم أن بعض الجماعات السياسية (الضحايا الرئيسيين منذ الحرب العالمية الثانية) يجب أن يتم إدراجهم أيضًا. ومن هذا السيناريو، يبدو أن مرتكبي الإبادة الجماعية التي تم ارتكابها في الحرب العالمية الثانية، كما تنبأ المندوبون الفرنسيون، حاولوا جعل الجماعات المحمية الأربعة ضحية لأسباب سياسية فقط[49].

لقد فشل التعريف الحالي في منع جريمة الإبادة الجماعية، ويبدو أن التعريف يستبعد المجالات المهمة لتحديد ومنع جريمة الإبادة الجماعية.

حالة عملية: الإبادة الجماعية في بوروندي

يمكن العثور على مثال بارز على الإبادة الجماعية والاستجابة القانونية الدولية لمثل هذا السلوك في حالة بوروندي؛ إن تاريخ بوروندي عامر بحالات الاضطرابات السياسية بسبب الطبيعة المتنوعة لسكانها من أصول عرقية مختلفة، وأدى تقسيم السكان (الهوتو) و(التوتسي) و(التوا) في بوروندي إلى تغذية الصراع على السلطة وما أسفر عنه من صراعات[50]. كان النظام الملكي الأولي لبوروندي يعني أن محاولة الوصول إلى السلطة كانت محظورة بشدة، على الرغم من أن صعود الاستعمار كان بمثابة بداية «الجوع إلى السلطة»[51]، وقد فقدت الدولة شرعيتها حيث تآكلت الضوابط والتوازنات التي كانت قائمة قبل الاستعمار بسبب الاستخدام «الخام» لـ «سلطة الدولة المركزية... للدفاع عن الوضع الراهن»[52].

منذ استقلال بوروندي، نشأ هيكل سياسي طبقي وصلب في بوروندي سيطرت عليه مجموعة صغيرة نسبيًّا من نخب (التوتسي) [53]، ونشأ صراع الاستبعاد من محاولة الجماعات الخارجية الحصول على حصة من السلطة[54]، والتي أدت إلى ولادة أيديولوجية (الهوتو)، التي تؤكد بأن (التوتسي) لا تحركهم سوى نية ارتكاب إبادة جماعية ضد (الهوتو)، والعكس صحيح؛ كانت النزاعات عادة تستهدف المواطنين، في حين أن الطبيعة المحافظة لثقافة بوروندي تعني أن الطاعة يمكن أن تتحقق بسهولة [55].

(49) CHALK, F. (1989). 'Genocide in the 20th Century'. Holocaust And Genocide Studies, 4(2), 149-160.

(50) Watt, N. (2008). Burundi: Biography of a Small African Country. Columbia: Columbia University Press.

(51) Berahino, C. (2011). 'Understand Obstacles to Peace in Burundi: Actors, Interests and Strategies' in M Baregu (ed.), Understanding Obstacles to Peace: Actors, Interests, and Strategies in Africa's Great Lakes Region. New York: Fountain, 89-104: 39.

(52) Uvin, P. (2009). Life After Violence: A People's Story of Burundi. New York: Zed: 73.

(53) Lemarchand, R. (1996). Ethnic Conflict and Genocide. Cambridge: Cambridge University Press.

(54) Wilen, N. (2012). Justifying Interventions in Africa: (de) Stabilising Sovereignty in Liberia, Burundi, and the Congo. Oxford: Palgrave Macmillan.

(55) Watt, N. (2008). Burundi: Biography of a Small African Country. Columbia: Columbia University Press; Alusala, 2005.

إن تاريخ بوروندي حافل بالمذابح التي ارتكبت على الصعيد الوطني، والتي ارتكبت بشكل أساسي ضد الهوتو في أوائل السبعينيات من القرن الماضي، وقد نشأت الأزمة البوروندية الحديثة في أوائل التسعينيات عقب اغتيال رئيس (الهوتو) المنتخب، وقد أشعل هذا من جديد شرارة القتل الجماعي (للتوتسي) والقتل الجماعي من قبل الجيش (للهوتو) ردًا على ذلك؛ حيث استمر القتال على السلطة واندلعت الحرب الأهلية في المناطق الريفية، ولقد قيل إن السبب الحقيقي للوضع في بوروندي هو التلاعب السياسي بالجماعات العرقية البوروندية، وعدم المساواة في حصص الأراضي وعدم المساواة في الثروة[56]. كما تم اقتراح أن بوروندي هي في الأساس دولة مفترسة تسببت في تطور دورة «الافتراس - التمرد - القمع[57]». ومنذ عام 1993م ولاحقًا، بدأ المتطرفون (الهوتو) في السعي وراء السلطة من خلال الصراع المسلح، وكانت الحكومة البوروندية معادية للغاية لنشر قوات حفظ السلام في هذا الوقت، لأن التدخل كان يعتبر تهديدًا لهيمنة (التوتسي) [58].

كانت الاستجابة الأولى للإبادة الجماعية في بوروندي وقائية وإقليمية، وقد فرضت عدة دول في المنطقة المجاورة لبوروندي عقوبات مخصصة تهدف إلى معاقبة حكومة بوروندي، وفي الفترة بين عامي 1996م و1999م، تم انتهاك الحظر إلى حد كبير، وقد أثار هذا الوضع ردود فعل متباينة على نطاق المجتمع الدولي؛ حيث قامت فرنسا، على سبيل المثال، برفض المشاركة في الحظر على أساس أنها مبادرة أفريقية[59]. وقد زعم الكثير بأن نظام العقوبات كان له «عواقب وخيمة على الوضع الإنساني في البلاد»؛ لأنه ركز بشكل أساسي على الأمن والشرعية وليس على الإنسانية [60]، لكن الحكومة تفاوضت في نهاية المطاف.

عام 1998م تم التصديق على اتفاقيات (أروشا) التي أثارت بداية تشكيل نظام لتقاسم السلطة، ومع ذلك اشتدت الحرب بعد الاتفاق؛ حيث تمت إعادة تسليح الحكومة والمتمردين، مما جعلهم مستعدين لمزيد من الصراع والتضارب على السلطة، على الرغم من توقيع وقف إطلاق النار في عام 2002م، إلا أن القتال استمر نتيجة الاستفزاز العسكري، مؤكدًا الحاجة إلى نشر قوات حفظ السلام في عام 2003م[61].

لقد تحدى الوضع في بوروندي التعريف القانوني الدولي للإبادة الجماعية على النحو الوارد في اتفاقية الإبادة الجماعية، مما يتطلب إجراء تقييم للأحداث التي يمكن اعتبارها تقع في نطاق الاتفاقية، وكان هذا هو الحال بشكل خاص في سياق (الهوتو) و(التوتسي)، الذين كانوا يميلون إلى تبني تفسيرات مختلفة للإبادة الجماعية من أجل إنكار أو تبرير أفعالهم[62]. يوضح هذا المشكلات التي تنشأ في محاولة تطبيق تعريف دولي للإبادة الجماعية عبر دول متميزة ثقافيًّا واجتماعيًّا، وتوضح بوروندي تجليات مثل هذه المشاكل؛ حيث لم يكن واضحًا تمامًا ما إذا كان يمكن القول إن الأحداث تدل على الإبادة الجماعية أو مجرد سلسلة من نوبات الغضب.

على الرغم من أن الوضع في بوروندي لا يمكن اعتباره مناسبًا تمامًا للتعريف القانوني النموذجي

(56) Jackson, S. (2006). The United Nations Operation in Burundi (ONUB) – Political and Strategic Lessons Learned. London: Peacekeeping and Best Practice.
(57) Ngaruko, F., & Nkurunziza, J.D. (2000). 'An economic interpretation of conflict in Burundi'. Journal of African economies, 9(3), 370-409; Daley, 2007.
(58) Wilen, N. (2012). Justifying Interventions in Africa: (de) Stabilising Sovereignty in Liberia, Burundi, and the Congo. Oxford: Palgrave Macmillan.
(59) Daley, P. (2007). 'The Burundi Peace Negotiations: An African Experience of Peace–making'. Review of African Political Economy, 34(112), 333-352.
(60) Wilen, N. (2012). Justifying Interventions in Africa: (de) Stabilising Sovereignty in Liberia, Burundi, and the Congo. Oxford: Palgrave Macmillan: 75.
(61) Jackson, S. (2006). The United Nations Operation in Burundi (ONUB) – Political and Strategic Lessons Learned. London: Peacekeeping and Best Practice.
(62) Lemarchand, R. (2009). The Dynamics of Violence in central Africa. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press.

للإبادة الجماعية، فقد أكدت الأمم المتحدة أنه يمكن مع ذلك تعريفها على أنها إبادة جماعية؛ لأنه تم استيفاء «نية التدمير» العنصر الذي تنص عليه المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية، كما علقت الأمم المتحدة على أهمية الطبيعة المخطط لها، فضلًا عن حجم عمليات القتل في تبرير تعريفها على أنها إبادة جماعية[63]، والحقيقة أن التخطيط لها يعني أنه يمكن تمييزها عن التطهير العرقي والقتل الجماعي.

هناك عوامل أخرى تعطي عددًا من الأدلة التي تشير إلى الأفعال التي تشكل إبادة جماعية، وقد سمح ذلك أيضًا بتوضيح نطاق تعريف الإبادة الجماعية؛ فعلى سبيل المثال، ساهمت حقيقة أن قتل قبيلة (الهوتو) كان بسبب وضعهم على أنهم من أفراد من (الهوتو)، وذلك في استنتاج أن عمليات القتل كانت إبادة جماعية، كما تم تأكيد النية في ارتكاب الإبادة الجماعية من خلال حقيقة أن عمليات القتل الجماعي (للهوتو) أعقبها السلام، مما يوحي بأن القضاء على (الهوتو) كان الدافع الوحيد لعمليات القتل، ولا يزال (التوتسي) ينكرون وقوع إبادة جماعية، بحجة أنهم قتلوا (الهوتو) لمجرد حماية قبيلة (التوتسي)، وقد عرّف آخرون الأحداث في بوروندي على أنها «أزمة» لأن كلا من (الهوتو) و(التوتسي) قتلوا، وعلى الرغم من أن هذا قد دفع الآخرين إلى الاستنتاج بأن الوضع كان حالة إبادة جماعية مزدوجة[64].

ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية الإبادة الجماعية هي أحد الأحكام الدولية الأساسية التي تتناول جريمة الإبادة الجماعية، تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948م، وقد حددت الاتفاقية معيارًا مرجعيًّا لحماية حقوق الإنسان من خلال تقنين الحق في الحياة رسميًّا، والحاجة إلى حماية الأقليات الدينية والإثنية والقومية والعرقية، كما شكلت، وأنشأت، وحددت هذه الاتفاقية مفاهيم أولية لمنع الإبادة الجماعية ومقاضاة مرتكبيها[65].

وهكذا، فقد تم الاعتراف رسميًّا بالإبادة الجماعية باعتبارها جريمة دولية، على الرغم من أن الاتفاقية وضعت أيضًا الجرائم ضد الإنسانية على سلم التسلسل الهرمي، واستبعدت الإبادة الجماعية الثقافية من تعريف الإبادة الجماعية، وألغت حماية الجماعات السياسية من الملاحقة القضائية[66]، ولقد كان الأساس المنطقي لإزالة هذه القيود في نهاية المطاف يستند إلى فكرة أن كلا من الاتفاقية وقدرتها على استهداف مثل هذا السلوك سيتم إحباطها إذا تعرضت لمثل هذه الاستثناءات[67]، وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن الاتفاقية لم تفلت من النقد، على أساس أنها أصبحت غير فعالة بشكل متزايد لأنها تجسد فهمًا نظريًّا للإبادة الجماعية يصعب وضعه موضع التنفيذ[68]، ومع ذلك فهناك نقاش حول فعالية الاتفاقية، وهو نقاش يستحق الدراسة لتحديد ما إذا كانت الانتقادات أو دعم نهجها أكثر إقناعًا، ويتعلق هذا النقاش بالادعاء بأن الاتفاقية قد تطورت جنبًا إلى جنب مع تطورات القانون الجنائي الدولي، وأن الانتقاد الذي مفاده أن مصطلح الإبادة الجماعية قد أصبح مسيسًا، قد يحبط الأهداف العامة للاتفاقية وتأثيرها.

(63) Lemarchand, R. (2009). The Dynamics of Violence in central Africa. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press.

(64) Watt, N. (2008). Burundi: Biography of a Small African Country. Columbia: Columbia University Press.: x.

(65) Schabas, W.A. (2012). 'Genocide and Crimes against Humanity: Clarifying the Relationship' in HG van der Wilt, J Vervliet & GK Sluiter (eds.), The Genocide Convention: The Legacy of 60 Years. Netherlands: Martinus Nijhoff, 3-14.

(66) Shaw, M.N. (2008). International Law. Cambridge: Cambridge University Press.

(67) Schwarzenberger, G. (1957). International Law, Vol. 1. 3rd edn, London: Stevens & Sons.

(68) Chuter, D. (2003). War Crimes: Confronting Atrocity in the Modern World. New York: Lynne Rienner; Kittrie, N.N., Hentz, J.M., Fisher, A. & Newell, K. (2015). International Crimes and Punishments. London: Kluwer.

في قضية الأنشطة المسلحة في رواندا [69]، جاء في حكم محكمة العدل الدولية رقم (227/99) أن حظر الإبادة الجماعية هو قاعدة آمرة تشكل جزءًا من القانون الدولي العرفي، ولقد حظي هذا الحكم بتأييد واسع النطاق، ولا سيما أنه يوضح «العلاقة الموضوعية» بين «معايير» الدول و «المبادئ الأخلاقية[70]». وتم تقنين هذه القاعدة في اتفاقية الإبادة الجماعية، التي قدمت إرشادات أكثر تفصيلًا حول كيفية التعامل مع مفاهيم المسؤولية الجنائية والنية الإجرامية للإبادة الجماعية وتعريفها، وكان للاتفاقية في هذا الصدد تأثير كبير على الطريقة التي فسّر بها المجتمع الدولي وطبق قاعدة القواعد الآمرة في سياق الإدانة والعقاب والمنع.

فيما يتعلق بمسؤولية الدولة عن الإبادة الجماعية فإن الاتفاقية غامضة إلى حد ما، وذلك لأن مصطلحات الاتفاقية تركز بشكل رئيسي على مقاضاة الأفراد، وبموجب المادة (6) من الاتفاقية، يطلب من الدول فقط تنفيذ التشريعات اللازمة ضمن إطار أنظمتها القانونية الوطنية من أجل معاقبة جريمة الإبادة الجماعية داخل أراضيها، كما أن الدول الأعضاء مطالبة بالمشاركة في منع الإبادة الجماعية، على الرغم من أنه من غير الواضح بشكل عام ما إذا كان هذا يفرض التزامًا بمنع الإبادة الجماعية خارج أراضيها، في حين قد تكون الدول مسؤولة عن عدم وفائها بهذه الالتزامات، فإن الاتفاقية لا تحدد على وجه التحديد مسؤولية الدولة فيما يتعلق بدورها في ارتكاب الإبادة الجماعية[71]. هذا الجانب من الاتفاقية كان محلًّا للنقاش الذي دار أثناء صياغتها؛ حيث فضلت بعض الدول مثل فرنسا والولايات المتحدة التركيز على المسؤولية الفردية دون الدولة، في حين أن دولًا أخرى مثل المملكة المتحدة علقت أهمية أكبر على مساءلة الدولة[72].

يقع على عاتق محكمة العدل الدولية تحديد متى يمكن تحميل الدولة المسؤولية بموجب الاتفاقية عن الفشل في منع الإبادة الجماعية؛ ففي قضية الإبادة الجماعية البوسنية (البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود)، قررت المحكمة أنه يمكن فرض مسؤولية الدولة إذا كان من الممكن العثور على «ازدواجية المسؤولية» بموجب القانون الجنائي الدولي[73]، وهذا يوضح اعتراف المحكمة بإمكانية فرض كل من مسؤولية الدولة والمسؤولية الجنائية الفردية فيما يتعلق بأفعال الإبادة الجماعية نفسها، بصرف النظر عما إذا كانت مسؤولية الدولة تتضمن عنصرًا من عناصر الجريمة. وتنطوي الاتفاقية بشكل خاص على واجب صريح بالامتناع عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، مما يشير إلى أن الدول لن تتحمل سوى المسؤولية عن الفشل في منع الإبادة الجماعية[74]. لذلك، يركز نص الاتفاقية بوضوح على المسؤولية الجنائية الفردية، مما يشير إلى أنها موجهة بشكل أوثق نحو القانون الجنائي الدولي أكثر من قانون حقوق الإنسان الذي يطبق بشكل عام على أساس جماعي وليس فردي، علاوة على ذلك، عرضت على المحاكم المخصصة[75] الحاجة إلى تحديد النية الإجرامية للإبادة الجماعية، وتحديدها من أجل تحديد المسؤولية الجنائية، مما يشير إلى أن هناك عنصرًا يتعلق بسياسة جهة فاعلة من غير الدول أو الجهات الفاعلة غير الحكومية.

(69))DRC v Rwanda [2006] ICJ Judgment Communication 227/99.

(70) Lepard, B.D. (2010). Customary International Law: A New Theory with Practical Applications. Cambridge: Cambridge University Press.

(71) Kittrie, N.N., Hentz, J.M., Fisher, A. & Newell, K. (2015). International Crimes and Punishments. London: Kluwer.

(72) Schabas, W.A. (2000). Genocide in International Law: The Crimes of Crimes. Cambridge: Cambridge University Press.

(73) 170 الفقرة ,[2007] 2: محكمة العدل الدولية.

(74) Simma, B. (2010). 'Genocide and the International Court of Justice' in C Safferling & E Conze (eds.), The Genocide Convention Sixty Years after Its Adoption. The Hague: T.M.C. Asser Press, 98-154; Bassiouni, M.C. (2011). Crimes against humanity: Historical evolution and contemporary application. Cambridge: Cambridge University Press.

(75) Verdirame, G. (2000). The Genocide Definition in the Jurisprudence of the Ad Hoc Tribunals. International & Comparative Law Quarterly, 49(03).

لا جدال في أن مناقشة وتعريف الإبادة الجماعية بموجب القانون الجنائي الدولي يخلقان الحاجة إلى تحديد العناصر الضرورية لفرض المسؤولية أو المساءلة، كما يمكن تأكيد الإبادة الجماعية في القانون الجنائي في المقام الأول بالرجوع إلى التطابق بين العناصر المادية والمعنوية للجريمة، بدلًا من مجرد ارتكاب جرائم قتل على نطاق واسع[76]، لذلك من المهم أن يثبت عنصر النية الإجرامية في الإبادة الجماعية بموجب الاتفاقية، وأن أفعال الجاني تكون مدفوعة بـ «نية التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية» (المادة 2)، وفي سياق النية العادية فإن حقيقة كون الضحية عضوًا في مجموعة معينة وأن هذه العضوية غذت سبب القتل تعتبر ذات صلة؛ لأنها تفسر على أنها تطهير عرقي[77].

تم تعريف مفهوم القصد الجنائي الخاص بشكل أكثر وضوحًا في قضية (جان بول أكاييسو) في رواندا [78]، مما سمح فعليًّا بتمييزها بشكل أوضح عن باقي الجرائم ضد الإنسانية، وقد أدى ذلك إلى اتباع نهج مزدوج للقصد الجنائي الخاص: الأول، التفسير القائم على المعرفة، يستلزم أن يكون الجاني قد قتل الضحية لأغراض تحديد هوية المجموعة التي ينتمي إليها، وينشأ هذا التفسير عندما إمكانية تأكيد الوعي بحدوث إبادة جماعية وأن الفعل يساهم في تحقيق هذا الهدف النهائي، ويعتبر التفسير القائم على القصد أكثر تقييدًا إلى حد كبير، ويتطلب أن يكون الفعل قد ارتكب بهدف محدد هو الإبادة الجماعية، مما يسمح بالتمييز بين المحرض والجاني[79]. وتوضح هذه المقاربات المميزة أنه يمكن اعتبار الإبادة الجماعية جريمة منهجية أو جريمة كراهية بشكل واضح[80].

مؤخرًا، أدت الأساليب الحديثة المستخدمة في جرائم الإبادة الجماعية إلى حدوث مشاكل؛ حيث واجهت المحاكم المخصصة صعوبات عند السعي إلى تفسير مفهوم النية الخاصة أو القصد الجنائي الخاص، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في أحكامها المتعلقة بالإبادة الجماعية في قضيتي رواندا ويوغوسلافيا؛ ففي قضية المدعي العام ضد (يليسيتش) [81] على سبيل المثال، كان من الضروري اعتماد تفسير قائم على المعرفة من أجل إثبات جريمة الإبادة الجماعية، وهذا النهج سياقي إلى حد كبير، وقد قيل إن مثل هذا النهج قد يكون قاطعًا، وبالتالي ليس ضروريًّا في الحالات التي تتضمن عمليات قتل أو إلحاق ضرر بدني[82]. ومع ذلك، فإن تركيز المحاكم المخصصة على العنصر الفردي بدلًا من العنصر المنهجي للجريمة من شأنه أن يعزز ميول الإبادة الجماعية إلى جرائم الإنسانية، الأمر الذي من شأنه أن يقوض الاتفاقية من خلال التسبب في تطور التسلسل الهرمي بين هذين النوعين من الجرائم.

وعلى الرغم من عدم الرغبة في مثل هذا النهج، إلا أنه كان هو الذي تفضله دوائر الاستئناف في المحاكمات الجنائية الدولية[83]، ومع ذلك فإن هذا يسلط الضوء على مدى مرونة عناصر الإبادة الجماعية، التي تثبت بالإضافة إلى ذلك الأهمية التي تعلق على مدى خطورة أعمال الإبادة الجماعية،

(76) Shaw, M.N. (2008). International Law. Cambridge: Cambridge University Press.

(77) Simma, B. (2010). 'Genocide and the International Court of Justice' in C Safferling & E Conze (eds.), The Genocide Convention Sixty Years after Its Adoption. The Hague: T.M.C. Asser Press, 98-154.

(78) Prosecutor v Jean-Paul Akayesu [1998] ICTR-96-4-T.

(79) Marcus, J. (2012). 'Intent to Destroy: A Look at the Legal Ramifications of Intent in Genocide'. Undergraduate Transitional Justice Review, 3(1), 5-17.

(80) Kirsch, S. (2010). 'Distinguishing Macro Phenomena and Individual Misconduct' in The Genocide Convention Sixty Years after Its Adoption. C Safferling & E Conze (eds.), The Hague: T.M.C. Asser Press, 141–153.

(81) Prosecutor v Jelisic [1999] IT-95-10-T ICTY.

(82) Cassese, A. (2010). 'The Policy Element of Genocide' in The Genocide Convention Sixty Years after Its Adoption. C Safferling & E Conze (eds.), The Hague: T.M.C. Asser Press, 133–141.

(83) Luban, D. (2006). 'Calling Genocide by Its Rightful Name: Lemkin's Word, Darfur, and the UN Report'. Chicago Journal of International Law, 7(1), 1-40.

بدلًا من التركيز على «الحالة الذهنية الدقيقة» لمرتكب الجريمة[84].

وأضاف نظام روما الأساسي إلى سياق المادة السادسة من اتفاقية الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في محاولة للتغلب على نقاط الضعف والغموض المختلفة؛ على سبيل المثال، علق (مورينو كامبو) [85] على أن نظام روما الأساسي سعى إلى «إنهاء الإفلات من العقاب» على الجرائم الخطيرة مثل الإبادة الجماعية، و»المساهمة في منع مثل هذه الجرائم»؛ من خلال تيسير إنشاء نظام قانوني دولي أكثر قوة ومتانة، وعلى الرغم من أن نظام روما الأساسي يعكس تعريف الإبادة الجماعية على النحو الوارد في الاتفاقية، فقد طور بعض عناصر هذه الجريمة من أجل توضيح المعايير والمتطلبات التي يجب الوفاء بها. وربما كان نظام روما الأساسي هو الأكثر أهمية في تأكيد أهمية النية أو القصد الإجرامي، مقترحًا أنه ينبغي تطبيقه على أساس مخصص وفقًا للحقائق والظروف الخاصة بكل حالة[86].

يمكن القول بأن الاتفاقية ونظام روما الأساسي يعملان بطريقة متناغمة، ويزيدان من صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية لاستهداف سلوك الإبادة الجماعية ومقاضاة مرتكبيه ومعاقبتهم. ويمكن تعريف الاتفاقية في هذا الصدد بأنها التزام إضافي مفروض على الدول للتعاون في التحقيق في الإبادة الجماعية وملاحقة مرتكبيها قضائيًّا[87].

وعلى الرغم من المشاكل التي تواجهها اتفاقية الإبادة الجماعية وأوجه ضعفها، إلا أنه يمكن الترحيب بها على أساس أنها لم تعطِ جريمة الإبادة الجماعية التي لم يتم تسميتها سابقًا اسمًا فحسب، بل ألحقتها أيضًا بقاعدة دولية، ولقد تعرقلت أهداف الاتفاقية بشكل بارز بسبب مسألة التصديق؛ حيث أدى ذلك إلى جعل قضية مسؤولية الدولة غير واضحة، وبموجب الصياغة المخططة للاتفاقية، كان من الواضح أن الدول ملزمة بفعل أي شيء وكل شيء ممكن لمنع جريمة الإبادة الجماعية، ومع ذلك تفاوضت العديد من الدول على هذا العنصر، وأعادت ترسيخه كالتزام بفعل أي شيء تعتبره مناسبًا لمنع الإبادة الجماعية؛ وقد أدى ذلك إلى إضعاف، إن لم يكن تآكل، المسؤولية المحتملة في التدخل في أراضي الدول الأخرى التي تحدث فيها الإبادة الجماعية[88]، ومن الواضح أن الدول كانت مترددة في الخضوع لهذا الالتزام، وبالتالي فقد قيدت الأثر المحتمل للاتفاقية في دعوة الدول الأعضاء إلى التعاون لمنع الإبادة الجماعية.

لقد تسبب مصطلح الإبادة الجماعية منذ صياغته رسميًّا بوصفه مصطلحًا قانونيًّا دوليًّا، في ظهور عدد من القضايا، ويتضح هذا بشكل خاص فيما يتعلق بالتزام الدول بمنع الإبادة الجماعية، وكان من المخاوف أن يؤدي اكتشاف حدوث جريمة إبادة جماعية إلى فرض الضغط على الدول للتدخل في أراضي الدول الأخرى، ويتعلق هذا بالتأثير الأيديولوجي (الفكري) لمصطلح الإبادة الجماعية، فضلًا عن القناعات الأخلاقية التي يحملها[89]. كما يمكن القول إن الاتفاقية قد فقدت بشكل عام معناها في خضم التطورات الاجتماعية والسياسية، وبالتالي فقد انخفضت الحماية الممنوحة للجماعات المستهدفة بالإبادة الجماعية تدريجيًّا. ومن ناحية أخرى، يمكن القول بأن الاتفاقية قد عززت تطوير

(84) Chuter, D. (2003). War Crimes: Confronting Atrocity in the Modern World. New York: Lynne Rienner: 84.

(85) (مورينو كامبو 2012:27) .

.Aydin, D. (2014). 'The Interpretation of Genocidal Intent under the Genocide Convention and the Jurisprudence of International Courts'. Journal of Criminal Law, 78(5), 423-441 (86)

(87) Sluiter, G. (2010). 'Using the Genocide Convention to Strengthen Cooperation with the ICC in the Al Bashir Case'. Journal of International Criminal Justice, 8(2), 365-382.

(88) Quigley, J. (2013). The Genocide Convention: An International Law Analysis. Harrington: Ashgate Publishing.

(89) Glanville, L. (2009). 'Is "genocide" still a powerful word?'. Journal of Genocide Research, 11(4), 467-486.

جريمة الإبادة الجماعية؛ من حيث دورها ومكانتها البارزة في القانون الجنائي الدولي، ويمكن العثور على مثال بارز على أوجه القصور بالاتفاقية في تطبيقها على الأحداث التي وقعت في كمبوديا بين عامي 1975م و 1979م، وقد دفعت الأحداث البعض إلى الاعتقاد بأن اتفاقية الإبادة الجماعية لا يمكنها الدفاع بشكل كامل عن ضحايا الإبادة الجماعية أو حمايتهم[90]. فقد أدى نظام الخمير الحمر (الحزب السياسي الحاكم في كمبوديا آنذاك) في كمبوديا إلى مقتل ما يقرب من مليوني كمبودي[91]، في حين أنه قد يبدو بديهيًّا استنتاج أن عمليات القتل الجماعي يمكن تصنيفها على أنها إبادة جماعية، إلا أن هذا محل خلاف ومحل جدل؛ لأن عمليات القتل كانت مدفوعة بأهداف سياسية واجتماعية، وليس بعوامل قومية أو عرقية أو إثنية، وقد أدى هذا إلى انتقاد البعض لاتفاقية الإبادة الجماعية على أساس أنه لا يمكن تطبيقها قانونيًّا على الوضع في كمبوديا بسبب الطبيعة الطبقية والسياسية لعمليات القتل[92]، وقد أبرزت هذه المشاكل الحاجة إلى توضيح نطاق جريمة الإبادة الجماعية وتعريفها وتطبيقها في القانون الجنائي الدولي.

(90) Kiernan, B. (2012). 'The Cambodian Genocide, 1975-1979' in S Totten & WS Parsons (eds.), Century of Genocide: Essays and Eyewitness Accounts. Oxon: Routledge, 317-354.

(91) Sadat, L.N. (2011). Forging a convention for crimes against humanity. Cambridge: Cambridge University Press.

(92) Kiernan, B. (2008). The Pol Pot regime: race, power, and genocide in Cambodia under the Khmer Rouge, 1975-79. New Haven, CT: Yale University Press.

المطلب الثاني
مدى الحاجة لتعديل مصطلح الإبادة الجماعية

في القرن الحادي والعشرين، هناك شعور بالحاجة إلى إعادة تعريف أو تعديل تعريف مصطلح «الإبادة الجماعية» المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ إذ تم انتقاد هذا التعريف للإبادة الجماعية من قبل العديد من العلماء مع مرور الوقت،)ورغم ما يربو على 70 عامًا على إقرار هذه الاتفاقية إلا أن الفقهاء يرون أنها فشلت)، وقد دخلت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها حيز التنفيذ في عام 1951م، لكن العلماء يرون أنها فشلت في منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية(93).

لقد انحرفت الأمم المتحدة في اتفاقية الإبادة الجماعية عن التعريف الأصلي للإبادة الجماعية الذي وصفه (رافائيل ليمكين)؛ حيث أبقت اتفاقية الإبادة الجماعية للأمم المتحدة الجماعات الثقافية والاقتصادية خارج تعريف الإبادة الجماعية في الاتفاقية؛ إذ إن الاتفاقية ركزت فقط على الأذى الجسدي، والذي كان وفقًا للجزء الأول من تعريف (ليمكين) الأصلي، ويقترح بعض الباحثين والمدافعين عن حقوق الإنسان أنه يجب استخدام المزيد من اللغة التفصيلية؛ لأن تعريف الأمم المتحدة ظل غير كافٍ لمكافحة الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان الذي يساوي جريمة الإبادة الجماعية، لذلك ولمنع الإبادة الجماعية، يجب تسمية أي قتل جماعي من قبل أي دولة أو أي سلطة أخرى بقصد تدمير جماعة مشبوهة أو أعضائها بالإبادة الجماعية بالمعنى المقصود في تعريف الإبادة الجماعية.

وفي الآونة الأخيرة، ردًّا على قضايا الإبادة الجماعية الجديدة التي ترعاها الدولة، عملت محكمة العدل الدولية على توسيع نطاق ومعنى التعريف الأصلي للإبادة الجماعية، فقد أوصت المحكمة الدولية بإدراج الممارسات المعاصرة؛ مثل التطهير العرقي، والاغتصاب الجماعي، وأنماط الاختفاء القسري المتكررة الموجهة ضد الجماعات القومية، أو العرقية، أو الإثنية، أو الدينية. وإن قدرة المجتمع الدولي على اللجوء إلى المحاكم المخصصة لمعالجة المسائل المتعلقة بالإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المنهجية ذات الصلة للقانون الدولي، قد تجلت بشكل جيد للغاية في المحاكمات الجارية بشأن جرائم الإبادة الجماعية في قضيتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة؛ حيث كان الأفراد متهمين بجريمة الإبادة الجماعية على أساس أن مثل هذه الانتهاكات للقوانين الدولية تهدد السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، ووفقًا لمخطط (ليمكين) الأصلي، كانت الإبادة الجماعية جريمة دولية، يمكن بل ويجب أن تحاكمها المحاكم الوطنية للدول التي ارتكبت فيها مثل تلك الإبادة الجماعية، وإن دور الهيئات المحلية والدولية على حد سواء هو دور حيوي في مكافحة جريمة الإبادة الجماعية؛ حيث قامت كل من كندا والولايات المتحدة بمقاضاة الإبادة الجماعية في المحاكم المحلية لدولهم، معتمدين بشكل كامل على سلطاتهم المحلية والدولية(94).

لقد لاحظ العديد من المراقبين أنه تم التوصل إلى حل وسط خلف الكواليس أثناء المؤتمر بهدف استبعاد الجماعات السياسية، وكان الغرض الرئيسي من القيام بذلك هو الحصول على

(93) Hinton, A. (2012). Critical Genocide Studies. Genocide Studies And Prevention, 7(1), 4-15.

(94) Verdirame, G. (2000). The Genocide Definition in the Jurisprudence of the Ad Hoc Tribunals. International & Comparative Law Quarterly, 49(03).

تصديق آمن من قبل الدول الأعضاء، وإزالة الخوف من أن هزيمتهم الداخلية للخلافات ستتعرض للتدخل الخارجي بموجب هذه الاتفاقية. لم يكن من الممكن لاتفاقية الإبادة الجماعية أن تكون أرضية واضحة بدون دعم الدول الأعضاء، ومع ذلك وفقًا (لكوبر)، كان الدافع الرئيسي للاتفاقية هو حماية الجماعات المتضررة من خلال تدخل الدولة ذات السيادة، وبالتالي يبدو أن استبعاد المجموعات السياسية من التعريف هو فشل للاتفاقية، ومن ثم يبدو أنه من الضروري تعديل تعريف الأمم المتحدة، وكذلك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وينبغي إدراج الجماعات السياسية في نطاق هذا التعريف، ولا يقتصر الأمر على ارتكاب المذابح التي أحيانًا تكون مذابح داخلية، ترتكب تحت أي من الأسس الخمسة المذكورة أعلاه؛ بدافع القمع السياسي، وبالتالي لا يلاحظها العالم الخارجي على الإطلاق، ونتيجة لذلك لن يتدخل المجتمع الدولي إلا في حالة اتساع نطاق عمليات القتل، وكذلك عند استمرارها لفترة طويلة من الزمن؛ لذا فإن الإبادة الجماعية على نطاق صغير لا تغطيها الاتفاقية، وهذا لا ينبغي أن يحدث، علاوةً على ذلك، فإن التعريف العام للإبادة الجماعية، الذي يشبه ما يمكن تسميته بالهولوكوست (المحرقة) أو بعبارة أخرى، التدمير الكامل للعرق أو المجموعة أو البلد، فإن الاتجاه المتزايد هو أن التدمير المادي لأي جزء من المجموعة هو لا يفسر على أنه التعريف القانوني للإبادة الجماعية، ومع مرور الوقت اتخذ هذا التعريف التفسير الزائف الشكلي الذي يفهمه عامة الناس، ويساعد هذا المفهوم في تفسير مثل هذه الحالات؛ حيث يشار إلى تدمير مجموعة صغيرة باسم مذبحة الإبادة الجماعية.

كما أن التوسع في إدراج المجموعات المحمية واستبعاد بعض العناصر المادية هو الحل الوحيد البسيط لمشكلة التعريف؛ حيث تم توجيه نقد كبير لتعريف الأمم المتحدة؛ لأنه تبين أنه كان نتيجة لتسوية سياسية، وبالتالي تم حذف المجموعات السياسية نتيجة لذلك، وكما يبدو أيضًا أن مثل هذا التعريف قد تم قبوله من قبل جميع الأطراف باستثناء مسألة واحدة فقط، وبالتالي يمكن الاستنتاج بلا شك أن الجماعات السياسية يجب أن تدرج في التعريف المثالي للإبادة الجماعية، دون التوصل إلى حل وسط[95].

وفي عصرنا الحالي، أضحى من المهم جدًّا فهم كيفية تعريف مصطلح «مجموعة»؛ حيث يمكن للجناة استخدام هذا الغموض لإنشاء مجموعة، والتي على الرغم من أنها تبدو معادية للمجتمع فإنها قد تبدو مقبولة اجتماعيًّا، وبالتالي فهي عرضة للتدمير، وهنا في هذا المقال البحثي، يتم تعريف مصطلح «المجموعة» على أنها مؤيدة للمجتمع فقط وليست معادية للمجتمع؛ مثل اللصوص أو العصابات أو الإرهابيين، في هذا التعريف يتم تضمين المجموعات العرقية والسياسية والدينية والإثنية والقومية والاجتماعية الاقتصادية، على سبيل المثال لا الحصر[96].

ورغم صعوبة إثبات النية، إلا أن هذا هو العنصر المعنوي الأساسي في ارتكاب جميع الجرائم، وهو العنصر الذي يتعين إثباته، غير أنه لا يلزم إثبات النية الكتابية في بعض الظروف الاستثنائية. وإن الطابع المنظم أو الممنهج لتدمير الجماعة يتألف في الأساس من نية إجرامية وأفعال إجرامية، ويعني ضمنًا العبارة الواردة جزئيًّا أو كليًّا أنه في حالة فشل خطة تدمير جميع أعضاء المجموعة، فإن هذا التدمير الجزئي للجماعة يشكل أيضًا إبادة جماعية. وعلاوةً على ذلك، فإن أفراد الجماعة الذين

(95) Kabatsi, F. (2005). Defining or Diverting Genocide: Changing the Comportment of Genocide. International Criminal Law Review, 5(3), 387-400.

(96) Hinton, A. (2012). Critical Genocide Studies. Genocide Studies And Prevention, 7(1), 4-15.

عانوا من هذه الإبادة الجماعية يعتبرون ضحايا للإبادة الجماعية، ومن الممكن أن نفهم على سبيل المثال أنه رغم فشل هتلر في قتل كل اليهود وفقًا لخطته، ولكن يظل من الممكن أن يقال أنه ارتكب جريمة الإبادة الجماعية، وبعبارة أخرى إن خطة تدمير جزء من مجموعة ما تعتبر أيضًا إبادة جماعية، بل إذا فشلت الاتفاقية في وقف الإبادة الجماعية، فإن ذلك يرجع في المقام الأول إلى عوامل مثل مصلحة الدولة في التدخل وسيادة الدولة، فعندما يكون لدولة مثل الولايات المتحدة مصلحة في التدخل (على سبيل المثال: غزوها الأخير للعراق)، فقد تجد أسبابًا مناسبة لذلك، بل على العكس من ذلك وبدون أي مصلحة من هذا القبيل، لا يمكن العثور على دليل كافٍ على الإبادة الجماعية، إلى أن يفوت الأوان لاتخاذ إجراء مناسب[97].

إن تقنيات الإبادة الجماعية تمثل نظامًا مفصلًا وعلميًّا تطور إلى حد لم يسبق له مثيل من قبل أي دولة، وفي ذلك الوقت الذي كانت تصاغ فيه اتفاقية الإبادة الجماعية، لم يكن أحد يعتقد بأن السكان قد يساعدون في تدمير البلدان من خلال ممارسات قاسية تخلق أحلك صفحات تاريخ البشرية، إنه المهم للغاية وخاصة في أوروبا؛ حيث يوجد تباين في الأمة وهو ملحوظ لدرجة أنه حتى على الرغم من مبدأ تقرير المصير للسياسة والإرهاب، فقد يكون من الضروري لبعض المجموعات الوطنية العيش داخل حدود الدول الأخرى كأقليات، وأيضًا مطلوب حماية هذه الجماعات بشكل مناسب؛ لأنه في حالة عدم وجود حماية مناسبة وكافية، قد يؤدي ذلك إلى اضطراب دولي، ويجب التوصية بمحاولة عقد معاهدة دولية متعددة الأطراف لتناول ذلك، وأيضًا يجب توجيه كل دولة لتضمينها في القانون الأساسي لأحكام القانون الجنائي الوطني لكل دولة، وذلك لمنع إساءة معاملة الأقليات، والتي يتعين عليهم مواجهتها بسبب العرق أو الدين أو الموطن، كما يجب أن يحتوي كل قانون جنائي على أحكام تتعلق بفرض عقوبات على ممارسات الإبادة الجماعية.

(97) Kabatsi, F. (2005). Defining or Diverting Genocide: Changing the Comportment of Genocide. International Criminal Law Review, 5(3), 387-400.

الخاتمة

عرضنا في الصفحات السابقة موضوع جريمة الإبادة الجماعية في سياق القانون الجنائي الدولي، وقد قسم البحث إلى مبحثين؛ المبحث الأول: تعريف الإبادة الجماعية والعوامل المسببة لها، وقسم لمطلبين؛ المطلب الأول: تعريف الإبادة الجماعية، والمطلب الثاني: العوامل المسببة للإبادة الجماعية، والمبحث الثاني: نقد تعريف الإبادة الجماعية، ومدى الحاجة إلى تعديله، وقسم لمطلبين؛ المطلب الأول: نقد تعريف الإبادة الجماعية، والمطلب الثاني: مدى الحاجة لتعديل مصطلح الإبادة الجماعية.

النتائج

- منذ أوائل التسعينيات، تم استخدام تعريف الإبادة الجماعية الذي قدمته الأمم المتحدة على نطاق واسع إلى جانب الدعم والقبول على المستوى الدولي؛ لإدانة العديد من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وإنشاء سوابق قانونية.
- تضمن تعريف الإبادة الجماعية الذي قدمته الأمم المتحدة تعريفًا معترفًا به دوليًّا، وتم تضمينه أيضًا في التشريع الجنائي في العديد من البلدان.
- أدى استخدام تعريف الإبادة الجماعية إلى توسيع نطاق قدرة الاتفاقية على منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
- جدَّ اهتمام كبير بفهم كيفية انخراط الأفراد في أعمال الإبادة الجماعية التي تنطوي على التدمير العنيف لكائنات بشرية أخرى.
- تم توجيه الانتباه أيضًا إلى الاهتمام بمرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، وذلك في محاولة لتحديد خصائصهم والعوامل التي تثير مثل هذا السلوك.
- إن التأثيرات والعوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى جريمة الإبادة الجماعية لا يمكن استخدامها للقضاء على المفهوم القانوني للمسؤولية الجنائية الفردية.
- تم انتقاد تعريف مصطلح الإبادة الجماعية على النحو الوارد في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها مع مرور الوقت.

التوصيات

- يلزم إجراء تعديلات في تعريف الأمم المتحدة؛ بسبب وجود العديد من المشاكل مع هذا التعريف؛ حيث يجب إدراج الجماعات السياسية ضمن قائمة الجماعات المحمية من جريمة الإبادة الجماعية.
- يجب أن يشير التعريف الخاص بالأمم المتحدة إلى أعمال التصفية أو الإبادة ضد الجماعات السياسية والعرقية.
- يجب أن يشتمل التعريف على الأفعال المباشرة ضد الناس، مع استبعاد تلك الأفعال المرتكبة

ضد البيئة، والتي تساعد إما في الحفاظ عليها أو على تنوعها الثقافي.

- يجب العمل على ايجاد جهاز من القانون الدولي، يوضح المعايير الدقيقة للاتفاقية الأمم المتحدة في مجال الإبادة الجماعية.
- يجب أن يشمل التعريف المجالات المهمة لتحديد ومنع جريمة الإبادة الجماعية، لذلك من المهم أن يثبت عنصر النية الإجرامية في الإبادة الجماعية بموجب الاتفاقية.
- يجب أن تحدد الاتفاقية على وجه التحديد مسؤولية الدولة فيما يتعلق بدورها في ارتكاب الإبادة الجماعية.
- يجب التوسع في استخدام التقنيات الحديثة لوضع تعريف أدق للإبادة الجماعية؛ حيث تمثل تقنيات الإبادة الجماعية نظامًا مفصلًا وعلميًّا تطور إلى حد لم يسبق له مثيل من قبل أي دولة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، 1951م.
- باوم (2005).
- تركي بن عيد الشرافي الدوسري، جريمة العدوان في ظل نظام المحكمة الجنائية الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة الرياض ،2012م.
- حمد العبادي، رسالة ماجستير، 2016م .
- ديزاليا (2009).
- صبرينة العيفاوي: القصد الجنائي الخاص كسبب لقيام المسؤولية الجنائية الدولية في القانون الدولي الجنائي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 2012م.
- مورينو كامبو (2012:27) .

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- A-G Israel v Eichmann (1968) 36 ILR 5.
- Alusala, N. (2005). 'Disarmament and the transition in Burundi: How soon?'. Institute for Security Studies Papers, (97), 16-28.
- Ambos, K. (2011). 'Criminologically Explained Reality of Genocide, Structure of the Offense and the 'Intent to Destroy' Requirement' in A Smeulers (ed.), Collective Violence and International Criminal Justice: An Interdisciplinary Approach. London: Intersentia, 153-173.
- Arbour, L. (2003). 'Will the ICC Have an Impact on Universal Jurisdiction?'. J. Int'l Crim. Just., 1(585), 585-622.
- Arsanjani, M.H. (1999). 'The Rome Statute of the International Criminal Court'. American Journal of International Law, 93(1), 22-43.
- Aust, H.P. (2011). Complicity and the Law of State Responsibility. Cambridge: Cambridge University Press.
- Aydin, D. (2014). 'The Interpretation of Genocidal Intent under the Genocide Convention and the Jurisprudence of International Courts'. Journal of Criminal Law, 78(5), 423-441.
- Barcelona Traction, Light and Power Company Ltd. [1970] ICJ Rep 3.
- Bassiouni, M.C. (1996). 'International Crimes: Jus Cogens and Obligatio Erga Omnes'. Law and Contemporary Problems, 58(4), 63-74.
- Bassiouni, M.C. (1999). Crimes Against Humanity in International Criminal Law. The Hague: Kluwer Law International.
- Bassiouni, M.C. (2011). Crimes against humanity: Historical evolution and contemporary application. Cambridge: Cambridge University Press.
- Bassiouni, M.C., & Blakesley, C.L. (1992). 'The Need for an International Criminal Court in the New International World Order'. Vand. J. Transnat'l L., 25(151), 151-189.
- BAUER, Y. (1988). 'REMEMBERING FOR THE FUTURE'. Holocaust And Genocide Studies, 3(3), 255-256.
- Baum, S. (2005). The Psychology of Genocide: Perpetrators, Psychology of Genocide: Perpetrators, Bystanders, and Rescuers. Cambridge: Cambridge University Press.
- Berahino, C. (2011). 'Understand Obstacles to Peace in Burundi: Actors, Interests and Strategies' in M Baregu (ed.), Understanding Obstacles to Peace: Actors, Interests, and Strategies in Africa's Great Lakes Region. New York: Fountain, 89-104.
- Beresford, S. (2001). 'Unshackling the paper tiger- the sentencing practices of the ad hoc international criminal tribunals for the former Yugoslavia and Rwanda'. International Criminal Law Review, 1(1), 33-90.

- Bishop, W. (1951). Reservations to the Convention on Genocide. The American Journal of International Law, 45(3), 579.
- Boot, M. (2002). Genocide, Crimes against Humanity, War Crimes: Nullum Crimen Sine Lege and The Subject Matter Jurisdiction of the International Criminal Court, Vol. 12. New York: Intersentia.
- Bosnia and Herzegovina v Serbia and Montenegro [2007] ICJ 2.
- Bosnia and Herzegovina v Yugoslavia [2007] ICJ Rep 266.
- Bottini, G. (2003). 'Universal jurisdiction after the creation of the international criminal court'. NYUJ Int'l. L. & Pol., 36(503), 503-519.
- Boyle, A. & Chinkin, C. (2007). The Making of International Law. New York: Oxford University Press.
- Broomhall, B. (2003). International Justice and the International Criminal Court: Between Sovereignty and the Rule of Law. New York: Oxford University Press.
- Brown, B.S. (1998). 'Primacy or Complementarity: Reconciling the Jurisdiction of National Courts and International Criminal Tribunals'. Yale J. Int'l L., 23(383), 383-422.
- Brownlie, I. (2008). Principles of Public International Law. 7th edn, New York: Oxford University Press.
- Bruun, L.L. (1993). 'Beyond the 1948 Convention-Emerging Principles of Genocide in Customary International Law'. Md. J. Int'l L. & Trade, 17(193), 193-228.
- Caesius, A. (1999). 'The Statute of the International Criminal Court: some preliminary reflections. European Journal of International Law, 10(1), 144-171.
- Cases
- Cassese, A. (2010). 'The Policy Element of Genocide' in The Genocide Convention Sixty Years after Its Adoption. C Safferling & E Conze (eds.), The Hague: T.M.C. Asser Press, 133–141.
- CHALK, F. (1989). 'Genocide in the 20th Century'. Holocaust And Genocide Studies, 4(2), 149-160.
- Chung, C.H. (2007). 'The Punishment and Prevention of Genocide: The International Criminal Court as a Benchmark of Progress and Need'. Case W. Res. J. Int'l L., 40(227), 227-258.
- Chuter, D. (2003). War Crimes: Confronting Atrocity in the Modern World. New York: Lynne Rienner.
- Clark, J.N. (2009). 'Genocide, war crimes and the conflict in Bosnia: Understanding the perpetrators. Journal of Genocide Research, 11(4), 421-445.

- Clegg, S., Pina e Cunha, M. & Rego, A. (2013). 'To the victors go the spoils! Distributed agencies, inhumanities, and the case of Comrade Duch of the Khmer Rouge' in FX de Vaujany & N Mitev (eds.), Materiality and Space: Organizations, Artefacts and Practices. Oxford: Palgrave Macmillan, 216-304.
- CMS Gas Transmission Company v Argentine Republic [2005] ICSID Case No. ARB/01/8.
- Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide. (1951). The American Journal of International Law, 45(1), 7.
- Cryer, R., Friman, H., Robinson, D. & Wilmshurst, E. (2010). An Introduction to International Criminal Law and Procedure. Cambridge: Cambridge University Press.
- Daley, P. (2007). 'The Burundi Peace Negotiations: An African Experience of Peace–making'. Review of African Political Economy, 34(112), 333-352.
- Damaska, M. (2009). 'The International Criminal Court between Aspiration and Achievement'. UCLA J. Int'l L. Foreign Aff., 14(19), 19-29.
- Danilenko, G.M. (1991). 'International Jus Cogens: Issues of Law-Making'. Eur. J. Int'l L., 2(42), 42-58.
- De Waal, A. (2005). DEFINING GENOCIDE. RIOC, 34(1), 6-13.
- Demjanjuk v Petrovsky [1985] 603 F Supp 1468.
- DeZalia, R.P. (2009). 'Review Essay: A Sociocultural Perspective on Genocide: A Review of The Psychology of Genocide: Perpetrators, Bystanders, and Rescuers by Steven Baum Baum, Steven, The Psychology of Genocide: Perpetrators, Bystanders, and Rescuers'. Culture & Psychology, 15(3), 349-362.
- Dietrich, J. (2014). 'The Limited Prospects of Deterrence by the International Criminal Court: Lessons from Domestic Experience'. International Social Science Review, 88(3), 3-18.
- DRC v Belgium [2002] ICJ Rep 121.
- DRC v Rwanda [2006] ICJ Judgment Communication 227/99.
- Elander, M. (2013). 'The victim's address: Expressivism and the victim at the extraordinary chambers in the courts of Cambodia'. International Journal of Transitional Justice, 7(1), 95-115.
- Ferreira, M. (2013). Genocide, and its Definition as the "Partial Elimination of a National Group". GSP, 8 (1), 5-19.
- Finkel, E., & Straus, S. (2012). Macro, Meso, and Micro Research on Genocide: Gains, Shortcomings, and Future Areas of Inquiry. Genocide Studies and Prevention, 7(1), 56-67.
- France v Turkey [1927] PCIJ Ser A, No 10.

- Fry, J.D. (2002). 'Terrorism as a Crime Against Humanity and Genocide: The Backdoor to Universal Jurisdiction'. UCLA J. Int'l L. & Foreign Aff., 7(169), 169-188.
- Gapotchenko, M. (2002). God, Gulliver, and Genocide: Barbarism and the European Imagination, 1492-1945. Essays In Criticism, 52(4), 347-355.
- Gegout, C. (2013). 'The International Criminal Court: limits, potential and conditions for the promotion of justice and peace'. Third World Quarterly, 34(5), 800-818.
- Gillett, M. The Call of Justice: Obligations Under the Genocide Convention to Cooperate with the International Criminal Court. SSRN Journal.
- Glanville, L. (2009). 'Is "genocide" still a powerful word?'. Journal of Genocide Research, 11(4), 467-486.
- Guzman, A.T. (2008). How International law works a rational choice theory. New York: Oxford University Press.
- Hinton, A. (2012). Critical Genocide Studies. Genocide Studies And Prevention, 7(1), 4-15.
- Hutten Bach, H. (2002). From the Editor: Towards a conceptual definition of Genocide. Journal Of Genocide Research, 4(2), 167-175.
- Jackson, S. (2006). The United Nations Operation in Burundi (ONUB) – Political and Strategic Lessons Learned. London: Peacekeeping and Best Practice.
- Jain, D. (2012). The Genocide Convention and Challenges to its Effective Application. SSRN Electronic Journal. http://doi.org/10.2139/ssrn.2050892.
- Kabatsi, F. (2005). Defining or Diverting Genocide: Changing the Comportment of Genocide. International Criminal Law Review, 5(3), 387-400.
- Kiernan, B. (2008). The Pol Pot regime: race, power, and genocide in Cambodia under the Khmer Rouge, 1975-79. New Haven, CT: Yale University Press.
- Kiernan, B. (2012). 'The Cambodian Genocide, 1975-1979' in S Totten & WS Parsons (eds.), Century of Genocide: Essays and Eyewitness Accounts. Oxon: Routledge, 317-354.
- Kirsch, P. (2001). 'The International Criminal Court: Current Issues and Perspectives'. Law and Contemporary Problems, 64(1), 3-11.
- Kirsch, S. (2010). 'Distinguishing Macro Phenomena and Individual Misconduct' in The Genocide Convention Sixty Years after Its Adoption. C Safferling & E Conze (eds.), The Hague: T.M.C. Asser Press, 141–153.
- Kittrie, N.N., Hentz, J.M., Fisher, A. & Newell, K. (2015). International Crimes and Punishments. London: Kluwer.
- Klein, P. (2002). 'Responsibility for Serious Breaches of Obligations Deriving from

Peremptory Norms of International Law and United Nations Law'. European Journal of International Law, 13(5), 1241-1255.

- Krieken, R. (1999). 'The barbarism of civilization: Cultural genocide and the 'stolen generations. British journal of sociology, 50(2), 297-315.
- Kunz, J.L. (1953). 'The Nature of Customary International Law'. American Journal of International Law, 47(4), 662-669.
- Kuper, L. (1983). Genocide: Its political use in the twentieth century. Yale: Yale University Press.
- Kuper, L. (1989). 'The prevention of genocide: Cultural and structural indicators of genocidal threat'. Ethnic and Racial Studies, 12(2), 157-174.
- Leanos, B. (2011). 'Cooperative Justice: Understanding the Future of the International Criminal Court Through Its Involvement in Libya'. Fordham L. Rev., 80(2267), 2267-2288.
- LeBlanc, L. (1984). The Intent to Destroy Groups in the Genocide Convention: The Proposed U.S. Understanding. The American Journal of International Law, 78(2), 369.
- Lemarchand, R. (1996). Ethnic Conflict and Genocide. Cambridge: Cambridge University Press.
- Lemarchand, R. (2009). The Dynamics of Violence in central Africa. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press.
- Lemkin, R. (1947). 'Genocide as a Crime under International Law'. American Journal of International Law, 41(1), 145-151
- Lepard, B.D. (2010). Customary International Law: A New Theory with Practical Applications. Cambridge: Cambridge University Press.
- Luban, D. (2006). 'Calling Genocide by Its Rightful Name: Lemkin's Word, Darfur, and the UN Report'. Chicago Journal of International Law, 7(1), 1-40.
- Manaktala, M. (2012). Defining Genocide. Peace Review, 24(2), 179-186.
- Marcus, J. (2012). 'Intent to Destroy: A Look at the Legal Ramifications of Intent in Genocide'. Undergraduate Transitional Justice Review, 3(1), 5-17.
- May, L. (2005). Crimes against Humanity: A normative account. Cambridge: Cambridge University Press.
- McDoom, O.S. (2012). 'The psychology of threat in intergroup conflict: emotions, rationality, and opportunity in the Rwandan genocide'. International Security, 37(2), 119-155.
- Meron, T. (1996). 'The continuing role of custom in the formation of international humanitarian

law'. American Journal of International Law, 1(12), 238-249.

- Milgram, S. (1963). 'Behavioural study of obedience'. Journal of Abnormal and Social Psychology, 67(4), 371-378.
- Moreno-Ocampo, L, (2007) 'The International Criminal Court: Seeking Global Justice', Case W. Res. Journal of International Law, 40(215), 215-233.
- Moreno-Ocampo, L. (2012). 'The Genocide Convention' in HG van der Wilt, J Vervliet & GK Sluiter (eds.), The Genocide Convention: The Legacy of 60 Years. Netherlands: Martinus Nijhoff, 1-26.
- Ngaruko, F., & Nkurunziza, J.D. (2000). 'An economic interpretation of conflict in Burundi'. Journal of African economies, 9(3), 370-409.
- Nieto-Navia, R. (2003). 'International peremptory norms (jus cogens) and international humanitarian law' in MF Graham & JF Hocking (eds.), Man's inhumanity to man: Essays on international law in honour of Antonio Cassese. The Hague: Kluwer Law International, 595-640.
- Nikolai Jorgi (No. 263) Bundesverfassungsgericht [2000] FCC, Fourth Chamber, Second Senate, 2 BvR 1290/99.
- Nsereko, D. (2013). 'The ICC and Complementarity in Practice'. Leiden Journal of International Law, 26(02), 427-447.
- Nulyarimma v Thompson [1999] FCA 1192.
- Orakhelashvili, A. (2006). Peremptory Norms in International law. New York: Oxford University Press, New York.
- Overy, R. (2014). '"Ordinary Men," Extraordinary Circumstances: Historians, Social Psychology, and the Holocaust'. Journal of Social Issues, 70(3), 515-530.
- Paust, J.J. (2000). 'The Reach of ICC Jurisdiction Over Non-Signatory Nationals'. Vand. J. Transnat'l L., 33(1), 1-1305.
- Prosecutor v Germain Katanga [2009] ICC-01/04-01/07 OA 8.
- Prosecutor v Jean-Paul Akayesu [1998] ICTR-96-4-T.
- Prosecutor v Jelisic [1999] IT-95-10-T ICTY.
- Prosecutor v Ntuyahaga [1999] ICTR-90-40-T.
- Prosecutor v Tadić [1995] IT-94-1-62.
- Quigley, J. (2013). The Genocide Convention: An International Law Analysis. Harrington: Ashgate Publishing.

- R (Al-Jedda) v Secretary of State for Defence [2006] EWCA Civ 327
- Randall, K.C. (1987). 'Universal jurisdiction under international law'. Tex. L. Rev., 66(785), 785-790.
- Sadat, L.N. (2011). Forging a convention for crimes against humanity. Cambridge: Cambridge University Press.
- Safferling, C. (2010) 'The Special Intent Requirement in the Crime of Genocide' in C Safferling & E Conze (eds.), The Genocide Convention Sixty Years after Its Adoption. The Hague: T.M.C. Press, 163–183.
- Savage, R. (2007). '"Disease incarnate": Biopolitical discourse and genocidal dehumanisation in the age of modernity'. Journal of Historical Sociology, 20(3), 404-440.
- Schabas, W. & Bernaz, N. (2011). Routledge Handbook of International Criminal Law. Oxford: Routledge.
- Schabas, W.A. (2000). Genocide in International Law: The Crimes of Crimes. Cambridge: Cambridge University Press.
- Schabas, W.A. (2003). 'National Courts finally begin to prosecute genocide, the 'crime of crimes''. Journal of international criminal justice, 1(1), 39-63.
- Schabas, W.A. (2011). An Introduction to the International Criminal Court, 4th edn, Cambridge: Cambridge University Press.
- Schabas, W.A. (2012). 'Genocide and Crimes against Humanity: Clarifying the Relationship' in HG van der Wilt, J Vervliet & GK Sluiter (eds.), The Genocide Convention: The Legacy of 60 Years. Netherlands: Martinus Nijhoff, 3-14.
- Scharf, M. (1996). 'The letter of the law: The scope of the international legal obligation to prosecute human rights crimes. Law and Contemporary Problems, (1)41, 41-61.
- Scharf, M.P. (1998). The International Criminal Tribunal for Rwanda (Vol. 1). New York: Transnational Publishers.
- Scheffer, D.J. (2004). 'How to Turn the Tide Using the Rome Statute's Temporal Jurisdiction'. J. Int'l Crim. Just., 2(26), 26-36.
- Schiff, B.N. (2008). Building the International Criminal Court. Cambridge: Cambridge University Press.
- Schwarzenberger, G. (1957). International Law, Vol. 1. 3rd edn, London: Stevens & Sons.
- Seiderman, I.D. (2001). Hierarchy in international law: The human rights dimension. New York: Intersentia.
- Semelin, J. (2013). Purify and destroy: The political uses of massacre and genocide. Columbia: Columbia University Press.

- Shaw, M. (2007). The Order of Genocide. PPS, 5(03), 669.
- Shaw, M.N. (2008). International Law. Cambridge: Cambridge University Press.
- Simma, B. (2010). 'Genocide and the International Court of Justice' in C Safferling & E Conze (eds.), The Genocide Convention Sixty Years after Its Adoption. The Hague: T.M.C. Asser Press, 98-154.
- Slaughter, A.M. (2004). 'Defining the Limits: Universal Jurisdiction and National Courts', in S Macedo (ed.), Universal Jurisdiction. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 193-213.
- Sluiter, G. (2010). 'Using the Genocide Convention to Strengthen Cooperation with the ICC in the Al Bashir Case'. Journal of International Criminal Justice, 8(2), 365-382.
- Staub, E. (1989). The roots of evil: The origins of genocide and other group violence. Cambridge: Cambridge University Press.
- Straus, S. (2012). '"Destroy Them to Save Us": Theories of Genocide and the Logics of Political Violence'. Terrorism and Political Violence, 24(4), 544-560.
- Totten, S. & Bartrop, P.R. (2009). The Genocide Studies Reader. Paris: Lavoisier.
- Totten, S. & Parsons, W.S. (2004). A Century of Genocide: Critical Essays and Eyewitness Accounts. Oxford: Routledge.
- Trahan, J. (2012). 'Is Complementarity the Right Approach for the International Criminal Court's Crime of Aggression? Considering the Problem of" Overzealous" National Court Prosecutions'. Cornell Int'l LJ, 45(569), 569-723.
- Triffterer, O. (1999). Genocide, Its Particular Intent to Destroy in Whole or in Part the Group as Such. Leiden Journal of International Law, 14(2), 399-408.
- Uvin, P. (2009). Life After Violence: A People's Story of Burundi. New York: Zed.
- Van der Wilt, H. (2008). 'Equal standards? On the dialectics between national jurisdictions and the International Criminal Court'. International Criminal Law Review, 8(1), 229-272.
- Verdirame, G. (2000). The Genocide Definition in the Jurisprudence of the Ad Hoc Tribunals. International & Comparative Law Quarterly, 49(03).
- Wald, P.M. (2007). 'Genocide and crimes against humanity'. Wash. U. Global Stud. L. Rev., 6(621), 621-633.
- Waller, J. (2002). Becoming Evil, How Ordinary People Commit Genocide and Mass Killing. New York: Oxford University Press.
- Watt, N. (2008). Burundi: Biography of a Small African Country. Columbia: Columbia University Press.

- Weisburd, A.M. (1988). 'Customary international law: the problem of treaties. Vand. J. Transnat'l L., 21(1), 1-12.
- Werle, G. (2009). Principles of International Criminal Law. 2nd edn, New York: T.M.C. Asser Press.
- Werle, G., & Jessberger, F. (2014). Principles of international criminal law. New York: Oxford University Press.
- Wilen, N. (2012). Justifying Interventions in Africa: (de) Stabilising Sovereignty in Liberia, Burundi, and the Congo. Oxford: Palgrave Macmillan.
- Williams, S. (2013). A Defence of Raphael Lemkin's Definition of Genocide: To What Extent, If at All, Has the Definition of Genocide Developed Since Lemkin's Initial Conception of It? SSRN Electronic Journal. http://doi.org/10.2139/ssrn.2358551.
- Wilson, P. (2010). 'Do normal people commit genocide? Observations from the Cambodian Trial of "duch"'. Psychiatry, psychology, and law, 17(4), 495-502.
- Wilson, P. (2010a). 'Observations of the Cambodian Trial of Duch'. Current Issues Crim. Just., 22(473), 473-499.
- Yarwood, L. (2006). 'Jus Cogens: Useful Tool or Passing Fancy-A Modest Attempt at Definition'. BLJ, 38(16), 16-33.
- Zompetti, J. & Zompetti, S. (2004). The International Criminal Court: Global Politics and the Quest for Justice. New York: International Debate Education Association..